

Search

ENTIRE APARTMENT

Family Apartment

Jerusalem

located in Jerusalem, Israel.

Har Homa is one of the newer developments of Jerusalem and you will find tons of young local families in the area. There are parks located all around you and friendly Jewish neighbors at each turn.

Search

ENTIRE HOUSE

A small house.

Migdal Oz

Our house is located in Gush Etzion. A path where history and future meet. There are many attractions here especially around the holidays. We are 15 minutes from Jerusalem.

Search

ENTIRE BUNGALOW

Cottage

Elazar, Gush Etzion

located in a gated community in the Biblical Judean Hills, a mere 20 minute drive from Jerusalem.

Search

ENTIRE VILLA

Boutique House in center of Israel

Hashmona'im

★ Entire villa
8 guests 4 bedrooms 6 beds 2 baths

★ Hot tub

This is one of few homes in this area that has this feature.

Search

PRIVATE ROOM IN APARTMENT

The room for rent

Jerusalem

Our district is called Ramot Bet. We are often asked: Western or East Jerusalem? Answer: western. There are no arabs here, the area is mainly populated with religious israelis. Secular it is less: we just from their number.

Booking.com

Accommodation Flights Flight + Hotel Car rentals Airport taxis

📍 Ofra, 9062700, Israel – [Show map](#)

Located in Ofra, features barbecue facilities. A hot tub is available for guests. Guests can enjoy a drink at the bar or a meal in the restaurant.

All units at the guest house are equipped with a seating area, a flat-screen TV with cable channels and a private bathroom with a hair dryer and a bidet. Some rooms come with a kitchen with a microwave.

Tel Aviv is 48 miles from the guest house.

Search

تثقق مفروشة في أراضي مسروقة

عروض الإيجار السياحية في مستوطنات الضفة الغربية



HUMAN
RIGHTS
WATCH

Search

ENTIRE GUESTHOUSE

Boutique guesthouse

Neve Daniel

Looking for a personalized experience of Israel off the beaten track?
is situated in the "Galilee of Jerusalem", amidst vineyards, orchards and natural springs.

Booking.com

Accommodation Flights Flight + Hotel Car rentals Airport taxis

📍 Beit Aryeh-Ofarim, 7194700, Israel – [Show map](#)

located in Beit Aryeh-Ofarim and offers barbecue facilities. Guests staying at this villa have access to a terrace.

This air-conditioned villa features 4 bedrooms, a cable flat-screen TV, and a kitchen with a dishwasher and an oven. The bathroom is fitted with a hot tub.

Tel Aviv is 20.5 miles from the accommodation, while Jerusalem is 32.9 miles from the property.

We speak your language!



شقق مفروشة في أراض مسروقة **عروض الإيجار السياحية في مستوطنات الضفة الغربية**

Copyright © 2018 Human Rights Watch and Kerem Navot

All rights reserved.

Printed in the United States of America

ISBN: 978-1-6231-36802

Cover design by Rafael Jimenez

تُدافع هيومن رايتس ووتش عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. نحقق بدقّة في الانتهاكات، ونعرض الحقائق على نطاق واسع، ونضغط على أصحاب السلطة لاحترام الحقوق وضمان العدالة. هيومن رايتس ووتش منظمة دولية مستقلة، وتعمل كجزء من حركة حيوية لدعم كرامة الإنسان وتعزيز قضية حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية لها عاملين في أكثر من 40 دولة، ومكاتب في أمستردام، وبيروت، وبرلين، وبروكسل، وشيكاغو، وجنيف، وغوما، وجوهانسبرغ، ولندن، ولوس أنجلوس، وموسكو، ونيروبي، ونيويورك، وباريس، وسان فرانسيسكو، وطوكيو، وتورنتو، وتونس، وواشنطن، وزيورخ.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: <https://www.hrw.org/ar>

"كِرَم نأفوت" هو جسم مدني أُسِسَ سنة 2012 ويتركز عمله بمراقبة، بحث ونشر حقائق وتقارير تتعلق بسياسة الاستيطان وسياسة الأراضي الاسرائيلية في الضفة الغربية. غالبية العمل الذي تجريه المُنظمة يتم في مناطق C والتي تُشكل 61 في المئة من مساحة الضفة الغربية.

تجري "كِرَم نأفوت" بحث فريد والأول من نوعه لهدف هَزْ أُسس سياسة سرقة الأراضي التي تقوم بها دولة إسرائيل في الضفة الغربية.

يتطرق البحث إلى ظواهر وزوايا تخص كل مساحة الضفة الغربية (وليس فقط مناطق مُعينة)، التي لم يتم النظر والبحث الكافي لها حتى اليوم. هدفنا هو إعلام الجمهور العام في إسرائيل، الضفة الغربية والعالم كله عن حقائق جديدة وموضعية التي لم يتم كشفها حتى هذا اليوم.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: <https://www.keremnavot.org/arabic>



ISBN: 978-1-6231-36802

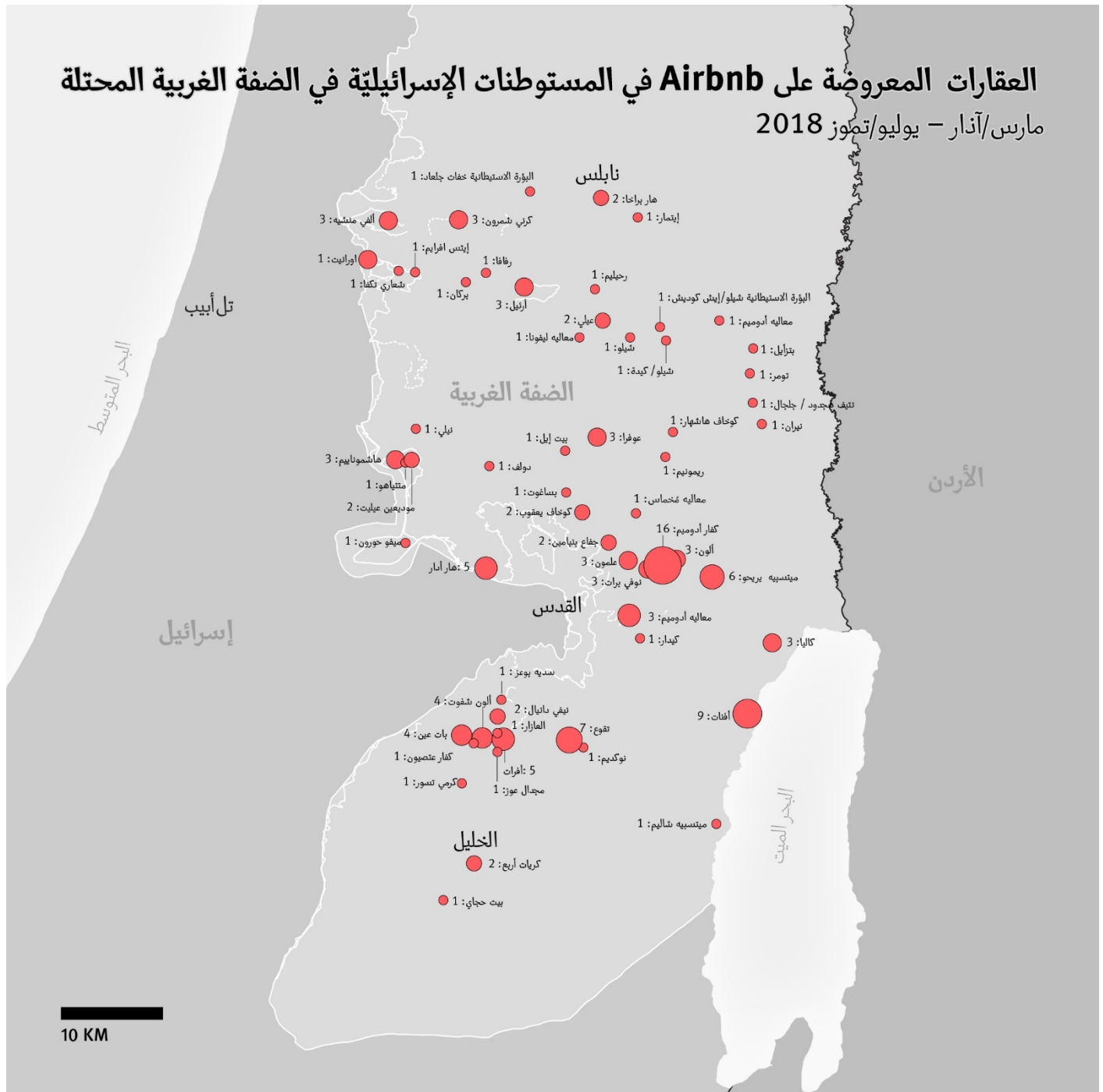
نوفمبر/تشرين الثاني 2018

شقق مفروشة في أراض مسروقة عروض الإيجار السياحية في مستوطنات الضفة الغربية

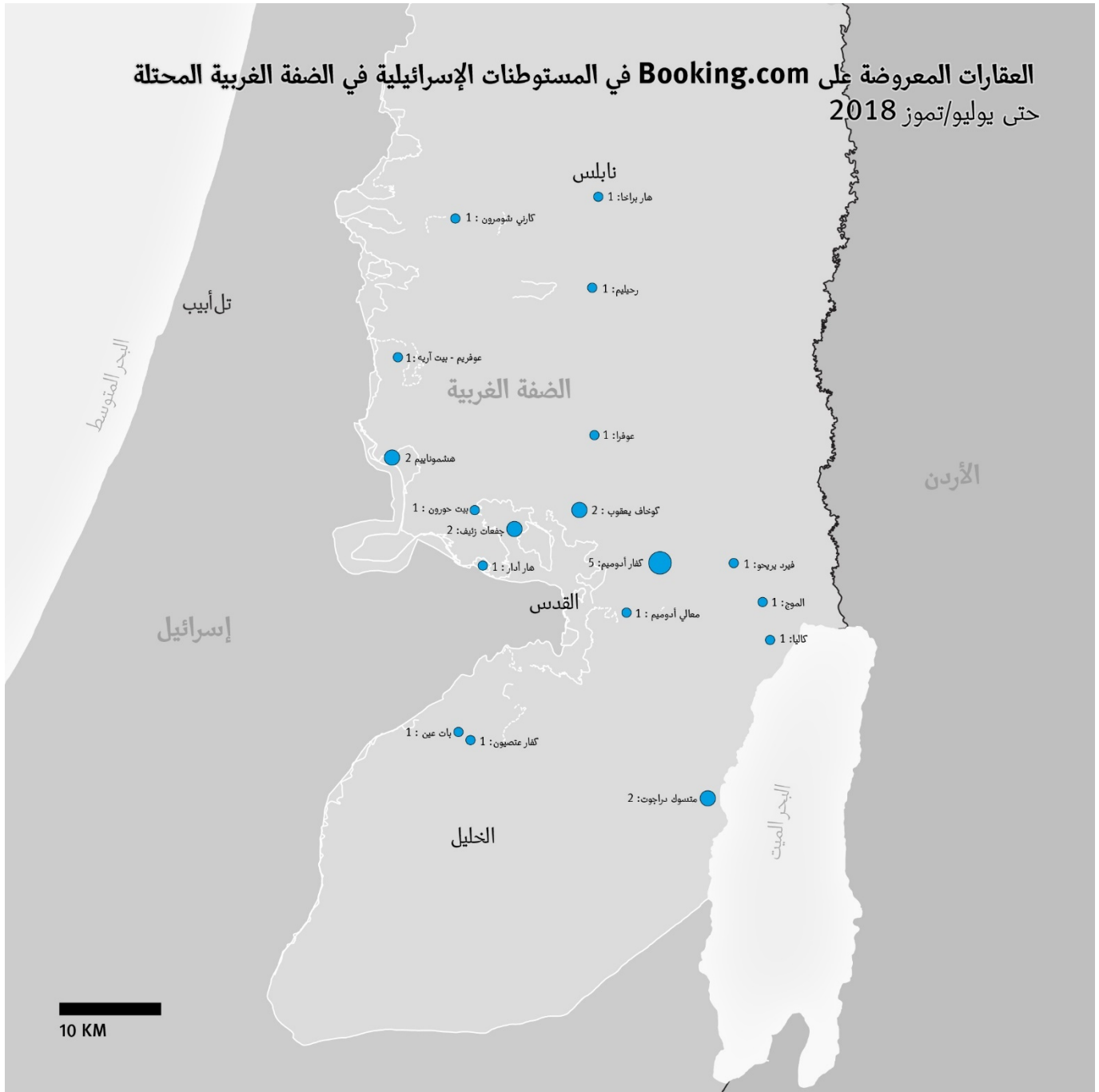
i	خرائط.....
1	ملخص
5	التوصيات.....
5	إلى Airbnb و Booking.com.....
5	إلى الحكومة الإسرائيلية.....
5	إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.....
6	منهجية التقرير.....
7	I. العقارات المعروضة للإيجار في المستوطنات الإسرائيلية.....
7	الخلفية.....
15	التمييز.....
19	كيف تُنتزع الأرض لصالح المستوطنات.....
29	تضليل الزبائن.....
31	مستوطنات القدس الشرقية.....
33	II. لماذا تساهم عروض الإيجار في المستوطنات في انتهاكات القانون الدولي.....
36	III. سياسات الحجز الخاصة بـ Airbnb و Booking.com.....
40	الملاحق I-IV: مراسلات هيومن رايتس ووتش مع Airbnb و Booking.com.....
	الملحق V: أمر عسكري إسرائيلي يمنع حاملي الهوية الفلسطينية فعليا من دخول
48	المستوطنات.....

خرائط

العقارات المعروضة على Airbnb في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة
مارس/آذار - يوليو/تموز 2018



العقارات المعروضة على Booking.com في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة
حتى يوليو/تموز 2018



ملخص

في ثلاثينات القرن الماضي، ورث والد عوني شعيب وأعمامه قطعة أرض عن جدّه في قرية عين يبرود الفلسطينية، شمال شرق رام الله، في الضفة الغربية المحتلة. كانوا يزرعون الأرض قمحا وشعيرا وحمصا، ويستخدمونها للترويح عن النفس. لكن في 1975، بدأ المستوطنون الإسرائيليون بالاستيلاء على جزء من الأراضي الزراعية في عين يبرود، وأنشأوا مستوطنة عوفرا.

تُعتبر المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي، ويُعتبر نقل المدنيين التابعين للقوة المحتلة إلى الأراضي المحتلة جريمة حرب بموجب "نظام روما الأساسي" المنشئ لـ "المحكمة الجنائية الدولية"، ويتمتع فلسطينيو الضفة الغربية بالحماية القانونية من النزوح القسري. ولكن، على امتداد السنوات، منعت السلطات الإسرائيلية سكان عين يبرود من الوصول إلى أراضيهم الزراعية وسمحت للمستوطنين بتوسيع عوفرا. لم يعد في وسع شعيب وعائلته زراعة أي شيء أو حتى زيارة قطعة أرضهم.

في 2018، تفاجأ شعيب عندما علم أن مستوطنين بنوا منزلا على قطعة الأرض، ويؤجرونه للزائرين عبر منصة تُديرها شركة Airbnb العالمية للسفرات. كما تعرض شركة Booking.com عقارات للإيجار في عوفرا، فوق أراض فلسطينية خاصة.

شعيب ممنوع من الوصول إلى أرضه، ناهيك عن حرمانه من الحق في بناء منزل فوقها والانتفاع من إيجاره، لأن حاملي بطاقات الهوية الفلسطينية لا يُسمح لهم بدخول المستوطنات إلا إذا كانوا عمالا ويحملون تصاريح خاصة. كما لا يُسمح للسياح حاملي بطاقات الهوية الفلسطينية بالبقاء في المنزل الذي بُني على أرض شعيب أو أي عقارات أخرى للاستئجار في المستوطنات، بينما يُسمح بذلك للإسرائيليين والأجانب. ورغم أن شعيب يحمل الجنسية الأمريكية أيضا، إلا أنه لا يستطيع دخول عوفرا – خلافا للمواطنين الأمريكيين الآخرين – لأن إسرائيل أدرجته في سجل السكان الفلسطينيين الذي تحتفظ به لديها. وهكذا تُسهّل Airbnb استئجار العقار الذي بُني على أرض شعيب، وأكثر من 100 عقار في المستوطنات، في ظروف تتسم بتمييز متأصل: إذ يستطيع الإسرائيليون والأجانب دفع المال لاستئجار العقارات بينما يُحرم الفلسطينيون من ذلك.

يوثّق هذا التقرير كيف تعرض شركتا Airbnb و Booking.com عشرات العقارات في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة وتُسهّل تأجيرها. بموجب القانون الإنساني الدولي، تعتبر المستوطنات المدنية في الأراضي المحتلة غير قانونية بصرف النظر عن وضع الأرض التي بُنيت عليها. يتسبب وجود عقارات في المستوطنات في انتهاكات خطيرة لحقوق الفلسطينيين، بما يشمل منعهم من الوصول إلى الأراضي الخاصة القريبة منهم وتقييد حركتهم. كما تتسبب هذه القيود المفروضة على التنقل في تقييد حقهم في الحصول على خدمات التعليم والصحة والمحافظة على العائلة. وما يزيد الطين بلة هو أن بعض العقارات المُدرجة على الموقعين مبنية على أراضٍ تعترف السلطات الإسرائيلية بأنها ملك لفلسطينيين ممنوعين من الوصول إليها. بعد معرفته بأن Airbnb تعرض عقارا بُني على أرضه، قال شعيب لـ "هيومن رايتس ووتش": "أن يحتل أحدهم أرضك، فذلك غير قانوني. أما أن يبني أحدهم منزلا على أرضك ويؤجره ليحني منه الأرباح، فذلك الظلم بعينه".

يُساعد النشاط التجاري الذي تقوم به Airbnb و Booking.com في جعل مستوطنات الضفة الغربية مربحة أكثر، وبالتالي تصبح مستدامة، فتساعد إسرائيل في نقل مواطنيها إليها بشكل غير قانوني. وفي الكثير من الحالات، تعرض الشركتان العقارات على أنها داخل إسرائيل، فتُضلل الزائرين بشأن المكان الذي سيقفون فيه وتُخفي عنهم حقيقة أن أموالهم تُفيد الاستيطان. ولذلك قد يجد السياح الذين يعتمدون على Airbnb و Booking.com في حجز أماكن إقامة في "إسرائيل" أنفسهم يقضون عطلتهم في مستوطنة غير قانونية بالضفة الغربية.

يقدم هذا التقرير معلومات حول 139 عقارا معروضا على Airbnb ويقع في مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، باستثناء القدس الشرقية، في أوقات مختلفة بين 22 مارس/آذار 2018 و 6 يوليو/تموز 2018، و26 عقارا معروضا على موقع Booking.com حتى يوليو/تموز 2018، 5 منها معروضة في كلا الموقعين. كما يُحلل التقرير وضع الأراضي التي تقع عليها هذه العقارات، ومنها 17 عقارا مبنيا على أراضٍ تعترف السلطات الإسرائيلية بأنها ملكية خاصة للفلسطينيين، ولكن تم الاستيلاء عليها لتستخدم حصرا من قبل المستوطنين. كما يوجد 65 عقارا آخر في أراضٍ أعلنتها إسرائيل أراضٍ عامة عبر آلية تشمل في الغالب أراضٍ فلسطينية خاصة. لا تكتفي السلطات الإسرائيلية بتوزيع الأراضي "العامة" في الضفة الغربية على المدنيين الإسرائيليين، وفي ذلك انتهاك للقانون الإنساني الدولي، وإنما تفعل ذلك بطريقة تميز ضد الفلسطينيين، حيث تخصص 99.75 بالمئة من الأراضي الموزعة للمدنيين للإسرائيليين و0.25 بالمئة فقط للفلسطينيين.

يقدم التقرير أيضا معلومات من فلسطينيين يملكون أراضٍ بُنيت عليها بعض العقارات. لم يوافق أصحاب هذه الأراضي على استخدامها لبناء عقارات للإيجار، ولا يتقاسمون أرباحها ولا يستطيعون حتى البقاء في المنازل التي تؤجر على أراضيهم، ناهيك عن بناء عقارات خاصة بهم هناك وتأجيرها.

كما يحلل التقرير سياسة عدم التمييز الخاصة بشركة Airbnb التي تقبل في جوهرها التمييز الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية في مستوطنات الضفة الغربية. تسمح هذه السياسة بشكل واضح بالتمييز في مناطق خارج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خلافا للمسؤوليات الحقوقية الواجبة على Airbnb بموجب "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان"، والتزامها المعلن بمراعاة الاندماج وعدم التمييز. المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية هي المثال الوحيد في العالم الذي وجدته هيومن رايتس ووتش وكرم نافوت الذي يُسمح فيه لمضيفي/مالك العقار قيد التأجير لدى Airbnb بموجب القانون بالتمييز تجاه النزلاء على أساس الأصل القومي أو العرقي.

يوثق التقرير أيضا بعض الإيجارات التي تتم عبر Airbnb و Booking.com في مستوطنات إسرائيلية غير قانونية في القدس الشرقية. حتى وقت قريب، كان هناك عرض إيجار في القدس الشرقية يُعلم النزلاء بأنه "لا يوجد عرب في المنطقة". كما تضمن نفس العرض، وقت نشره، معلومات مضللة للنزلاء بأن الشقة موجودة في القدس الغربية، أي أنها داخل إسرائيل.



صورة من داخل عقار معروض على Airbnb في مستوطنة نوفي برات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. © 2016 خاص

استنادا إلى أبحاث وتوثيق مستفيضة، وجدت هيومن رايتس ووتش وكرم نافوت أن المستوطنات تساهم بطبيعتها في انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. لا تستطيع الشركات التي تتعاطى نشاطا تجاريا في المستوطنات أو معها، مثل Airbnb و Booking.com، تخفيف هذه الانتهاكات أو تجنبها لأن نشاطاتها تتم في أراض تم الاستيلاء عليها بطريقة غير قانونية، في ظروف تمييزية، وفي انتهاك خطير للالتزامات إسرائيل بصفتها قوة احتلال. حتى مع افتراض حسن النية، لا تستطيع هذه الشركات ولا مستأجري العقارات تخفيف أو "إصلاح" الانتهاكات التي تساهم فيها المستوطنات، ولا يستطيعون تجنب التشريعات العسكرية التمييزية التي تحول فعليا دون إيجار العقارات للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية.

ولذلك تعتقد هيومن رايتس ووتش وكرم نافوت أن وفاء Airbnb و Booking.com، وغيرها من الشركات التجارية، بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان يفرض عليها التوقف عن القيام بأي نشاط تجاري في المستوطنات الإسرائيلية ومعها. ما يعني التوقف عن عرض عقارات في مستوطنات الضفة الغربية أو تسهيل استئجارها لأن هذه الأنشطة بحسب وجهة نظر هيومن رايتس ووتش وكرم نافوت تساهم بطبيعتها في حصول انتهاكات خطيرة.

وافق أحد مضيغي Airbnb على إجراء مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، رفض فيها إدعاءات أن يكون هو أو المستوطنون الآخرون يمنعون أصحاب الأراضي الفلسطينيين من الوصول إليها. كما أجرى مضيف آخر مقابلة مباشرة مع باحث هيومن رايتس ووتش الذي أقام في منزله المستأجر، وقدم مضيف من القدس الشرقية ردودا كتابية. سنعرض هذه الردود بالتفصيل في هذا التقرير. في اجتماع بتقنية الفيديو مع هيومن رايتس ووتش بغرض مناقشة هذا التقرير، قالت مارغريت ريتشاردسون، مديرة فريق السياسة العالمية في Airbnb، إن الشركة لا تُحمّل المضيفين مسؤولية تقييد الوصول الذي تفرضه السلطات الحكومية. وبخصوص الأخطاء الواردة في تسميات

المواقع الجغرافية، قالت إن Airbnb تعمل على إصلاح العروض التي تتضمن أخطاء، ولكن الشركة تعتمد أساساً على الزبائن في تحديد هذه الأخطاء، سواء عبر نشر تقييم عقب الإقامة أو بتنبية الشركة مباشرة عبر الاتصال بخدمة الزبائن. وفي ما يتعلق بالسياق الخاص بالضفة الغربية، قالت ريتشاردسون إن Airbnb لا تفرض على المضيفين في المستوطنات الإسرائيلية الإعلان عن رفضهم استقبال الفلسطينيين لأن تقييد دخول الفلسطينيين إلى المستوطنات تفرضه السلطات الإسرائيلية، وليس المضيفين. قارنت ريتشاردسون هذا الوضع برفض حكومة ما منح تأشيرة لزبون معين لدى Airbnb.

قدّمت Booking.com رداً كتابياً لـ هيومن رايتس ووتش، تم تضمينه في هذا التقرير، قالت فيه إنها لا تشتري أو تبيع الغرف ولا تعمل كوكالة سفر أو سياحة، بل تدير فقط منصةً تتيح عقارات للإيجار. كما قالت إن هذا النشاط لا يُعتبر توفير خدمة أو مرافق تساهم في الحفاظ على المستوطنات ووجودها.

الفلسطينيون ليسوا أجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا يحتاجون إلى الحصول على تأشيرة سفر كما لو أنهم مسافرون إلى الخارج، بل هم السكان المحليون الذين وُضعت قوانين الاحتلال لحماية مصالحهم ورفاهيتهم. ولكن بدل ذلك، يجد الفلسطينيون أنفسهم مهجّرين وخاضعين للتمييز الناتج عن الاستيطان، وغيره من العوامل. تعتقد هيومن رايتس ووتش وكِرم نافوت أن المساهمة في الاستدامة المالية للمستوطنات عبر مساعدتها في إيجار العقارات تدعم استمرار المستوطنات ووجودها وتساهم في تعزيز التصرّو بأنها شرعية، وهي غير ذلك.

بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النشاط التجاري وحقوق الإنسان، تتحمل الشركات التجارية مسؤولية الامتناع عن الاسهام في الانتهاكات الخطيرة، حتى وإن كان ذلك في الحالات القصوى يعني وقف أنشطتها التجارية في مناطق أو سياقات معينة. تعتقد هيومن رايتس ووتش وكِرم نافوت أن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي متفشية بشكل واسع في المستوطنات الإسرائيلية إلى درجة أن Airbnb و Booking.com لكي يلتزمان بمسؤولياتهما في مجال حقوق الإنسان، عليهما التوقف عن نشر أي عروض لعقارات هناك.

التوصيات

إلى Airbnb و Booking.com

- احتراماً للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، يجب الكف عن تقديم خدمات في أو إلى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما يشمل عرض أي عقارات هناك أو تسهيل إيجار عقارات في المستوطنات.
- وضع سياسة خاصة بإجراء أنشطة تجارية في الأراضي المحتلة تكون متفقة مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. يجب أن تعالج هذه السياسة خطر الاسهام في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أو الاستفادة منها، بما يشمل النقل غير القانوني للمدنيين إلى الأراضي المحتلة من قبل قوة الاحتلال.
- منع جميع المضيفين من التمييز ضدّ الزبائن على أساس الأصل القومي أو النوع الاجتماعي أو التوجه الجنسي أو الوضع الاجتماعي أو الدين أو العرق، واستثناء السماح للمضيفين الذين يتقاسمون فضاءاتهم مع الزبائن برفض استقبال زبائن من الجنس الآخر.

إلى Airbnb

- تغيير سياسة عدم التمييز بما يجعلها متفقة مع المسؤوليات المضمّنة في مبادئ الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك إلغاء الاستثناء المتعلق بالسماح للمضيفين خارج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالتمييز ضدّ الزبائن على أساس الأصل القومي، النوع الاجتماعي، التوجه الجنسي أو الوضع الاجتماعي.

إلى الحكومة الإسرائيلية

- تفكيك جميع المستوطنات الإسرائيلية المدنية في الضفة الغربية.
- في انتظار ذلك، إلغاء النظام المزدوج الذي يميّز ضدّ فلسطينيي الضفة الغربية لصالح المستوطنين الإسرائيليين، بما يشمل مجالات البناء ومنح التصاريح، تصاريح استصلاح الأراضي، توزيع الموارد والوصول إليها، وغيرها من مجالات الانتهاك المنهجي لحقوقهم.

إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

- تدقيق النظر في سلوك Airbnb و Booking.com لتحديد ما إذا كانا يستحقان إدراجهما في قاعدة البيانات التي تعدها المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول الشركات التي تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر أو تسهّل أو تجني أرباحاً من بناء وتطوير المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.
- نشر قاعدة البيانات الخاصة بهذه الشركات في أقرب وقت ممكن لإعلام الرأي العام بأنشطتها في المستوطنات.

منهجية التقرير

راجعت هيومن رايتس ووتش وكرم ناڤوت عروضاً نشرتها Airbnb و Booking.com على الانترنت، وقامت في أغلب الحالات بالتحقق من موقعها من خلال التدقيق في عروض لنفس العقارات على مواقع إلكترونية أخرى، في زيارات ميدانية للمواقع قامت خلالها بمقارنة الصور مع العقارات الموجودة على الأرض، وباستخدام منصة Airbnb الإلكترونية لطرح أسئلة على المضيفين. واعتماداً على معطيات عن وضع الأرض حصلت عليها كرم ناڤوت من "الإدارة المدنية الإسرائيلية"، فرع الجيش الإسرائيلي المعني بشؤون المدنيين في الضفة الغربية، حدّدت هيومن رايتس ووتش وكرم ناڤوت وضع الأراضي التي تقع عليها أغلب العقارات، وفي بعض الحالات اتصلت بالمنظمتان بأصحاب الأراضي الفلسطينيين وأجرت معهم مقابلات. زارت هيومن رايتس ووتش وكرم ناڤوت 3 عقارات معروضة على Airbnb، وراجعت سجلات أراضي صادرة عن السلطات الفلسطينية المحلية، وسافرت إلى قرى فلسطينية قريبة من العقارات وأجرت 5 مقابلات مع مسؤولين في القرى و7 مقابلات مع سكان انضمت منهم أراضٍ لصالح المستوطنات. طلب بعض أصحاب الأرض إخفاء هوياتهم، ورفض الكثير منهم إجراء مقابلات أو تزويدنا بوثائق خاصة بأراضيهم خشية التعرض إلى انتقام محتمل من السلطات الإسرائيلية، وخشية استخدام المعلومات المتعلقة بأراضيهم لإبرام عقود شراء وهمية، وهي مشكلة شائعة في الأراضي الواقعة داخل المستوطنات.

راجعت المنظمتان سياسة عدم التمييز الخاصة بـ Airbnb و"تقرير تأثير Booking.com لعام 2017" (Booking.com's 2017 Impact Report) وراسلتا الشركتين والمضيفين الذين تناولنا عقاراتهم تحديداً بالنقاش في هذا التقرير. قدّم باحثون من هيومن رايتس ووتش النتائج الأولية للتقرير إلى ممثلي فريق السياسة العالمية لدى Airbnb في اجتماع بتقنية الفيديو يوم 20 أغسطس/آب 2018، ردّ فيه أعضاء من ذلك الفريق على النتائج وعلى مجموعة من الأسئلة الكتابية. أجابت Booking.com أيضاً على مجموعة من الأسئلة في بيان مكتوب، تم تضمينه في هذا التقرير. لقد أدرجنا الردود التي تلقيناها في التقرير وقمنا بطباعتها كاملة في الملاحق.

كما التمسّت المنظمتان تعليقات وردود من 6 مضيفين عبر منصة التراسل الإلكترونية الخاصة بـ Airbnb. 4 من هؤلاء لم يردّوا، بينما ردّ مضيفان في عقار في القدس الشرقية وآخر في هاشمونايم برسائل تم تضمين مقتطفات منها في هذا التقرير. طلبت المنظمتان بشكل منفصل ردوداً من مضيف سابع، من موقع تخيم انباليم، باستخدام معلومات اتصال وجدتها عنه على الانترنت، وأجرت معه مقابلة عبر الهاتف، وتم تضمين مقتطفات منها في هذا التقرير. وأجرت هيومن رايتس ووتش مقابلة مباشرة مع مضيف ثامن، بعد الالتقاء به أثناء إقامة في العقار المستأجر وشرح سبب المقابلة له. التمسّت هيومن رايتس ووتش أيضاً تعليقات وردود من 4 مضيفين على Booking.com، ولكن لم يردّ أحداً منهم.

راسلت هيومن رايتس ووتش الإدارة المدنية الإسرائيلية، فرع من الجيش الإسرائيلي المسؤول عن الشؤون المدنية في الضفة الغربية، لطلب معلومات عن وضع قطع الأرض المذكورة في التقرير، ولكنها لم تتلق أي ردّ حتى كتابة هذا التقرير.

جميع الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات وافقوا عليها بكل حرية. كما شرحت هيومن رايتس ووتش وكرم ناڤوت لهم الغرض من المقابلات وكيف سيتم استخدام المعلومات، ولم تقدّم لهم أي مقابل مالي.

لا يشمل نطاق التقرير مرتفعات الجولان، رغم أن بعض التحليلات قد تنطبق عليها.

١. العقارات المعروضة للإيجار في المستوطنات الإسرائيلية

الخلفية

تعتمد إسرائيل نظاما مزدوجا في الضفة الغربية يوفر معاملة تفضيلية للمستوطنين اليهود ويفرض ظروفا قاسية على الفلسطينيين. فمن جهة، توفر إسرائيل للمستوطنين - وفي العديد من الحالات للشركات التجارية في المستوطنات - الأرض، وشبكات المياه، والموارد، والحوافز المالية لتشجيع نمو المستوطنات. ومن جهة أخرى، تصادر إسرائيل الأراضي الفلسطينية، وتُهجّر الفلسطينيين قسرا، وتقيّد حريّتهم في التنقل، وتمنعهم من البناء في جميع أراضي الضفة الغربية الخاضعة لسلطتها الإدارية باستثناء 1 بالمئة منها، وتفرض قيودا مشددة على وصولهم إلى الماء والكهرباء.¹ ويكون تأثير هذه السياسات أحيانا بمثابة نقل تعسفي للسكان الخاضعين للاحتلال، وهو انتهاك للقانون الإنساني الدولي، لأن العديد من الفلسطينيين الذين لا يستطيعون بناء منزل أو كسب الرزق يُجبرون فعليا على الانتقال إلى أراض خاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية أو النزوح كليا إلى خارج الضفة الغربية.²

تعتقد هيومن رايتس ووتش وكيرم نافوت أن تسهيل الاستيطان والأعمال التجارية في المستوطنات يساهم في النظام التمييزي الذي تعتمده إسرائيل لصالح المستوطنات. كما يساعد النشاط التجاري في المستوطنات في تحقيق استدامتها الاقتصادية، ويغذي الاعتقاد بأنها شرعية، ويسمح لها بالتوسع ويجعلها جذابة للمستوطنين الإسرائيليين الذين يتسبب وجودهم في الضفة الغربية في وقوع الانتهاكات المذكورة أعلاه.

في ما يتعلق بإيجار العقارات، هناك مخاوف محدّدة من مساهمة الشركات التجارية في النهب والاستيلاء على الممتلكات الخاصة الكائنة في الأراضي المحتلة من قبل سلطة الاحتلال عبر استخدام القوة لتحقيق أرباح شخصية أو خاصة، لاحتمال وجود هذه الممتلكات على أراض خاصة استولت عليها إسرائيل بطريقة غير شرعية، كما هو موضح أدناه.³

Airbnb

Airbnb هي منصة عالمية تعرض عقارات للإيجار لفترات قصيرة، تشمل منازل وشقق وغرف في منازل. بحسب الارشادات المتوفرة على موقعها الإلكتروني، تفرض Airbnb على المضيفين رسوما تتراوح بين 3 و5 بالمئة من مبلغ الإيجار الذي يدفعه الضيوف،⁴ واستنادا إلى عينة من الاستطلاعات بشأن الموقع، فإن الرسوم المباشرة التي تأخذها من الضيوف تتراوح على ما يبدو بين 12 و18 بالمئة من سعر الإيجار. تشير مراجعة موقع Airbnb إلى أنه يعرض عقارات في جميع أنحاء العالم تقريبا، باستثناء المناطق الخاضعة لعقوبات أمريكية أو دولية، مثل القرم، إيران، كوريا الشمالية،

¹ هيومن رايتس ووتش، تجارة الاحتلال: كيف تسهم الأعمال التجارية بالمستوطنات في انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين، يناير/كانون الثاني 2016، <https://www.hrw.org/ar/report/2016/01/19/285401>.

² هيومن رايتس ووتش، انفصال وانعدام المساواة، معاملة إسرائيل التمييزية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ديسمبر/كانون الأول 2010، <https://www.hrw.org/ar/report/2010/12/19/256166>، ص-ص 35-40.

³ International Committee of the Red Cross, "Business and International Humanitarian Law: An Introduction to the Rights and Obligations of Business Enterprises under International Humanitarian Law," <https://shop.icrc.org/les-entreprises-et-le-droit-international-humanitaire-introduction-aux-droits-et-obligations-des-entreprises-au-regard-du-droit-international-humanitaire-2574.html> (تم الاطلاع في 28 أكتوبر/تشرين الأول) 2018.

⁴ انظر موقع Airbnb، <https://www.airbnb.com/b/financials?newTab=true>، (تم الاطلاع في 20 يوليو/تموز 2018).

وسوريا، التي لا توجد فيها أي عروض على ما يبدو. بالنسبة إلى الشركتين اللتين يتناولهما هذا التقرير، تنشط Airbnb بشكل أكبر في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بينما تركز Booking.com على الإقامة في الفنادق الصغيرة الأقل انتشارا في المستوطنات، والتي يوجد القليل منها فقط في مناطق حضرية.

في الفترة الممتدة من 22 مارس/آذار 2018 إلى 6 يوليو/تموز 2018، وجدت هيومن رايتس ووتش وكرم ناڤوت 139 عرضا على Airbnb لعقارات في مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية، من دون القدس الشرقية. من مجموع هذه العروض: كان يوجد 29 عرضا نشطا خلال فترة كتابة التقرير، أي أنها كانت متاحة على الجدول الزمني الخاص بالعقار الذي يمكن للزبائن المحتملين أن يحجزوا بناءً عليه. كما أن عدد العقارات الموجودة في المستوطنات غير ثابت، لأن المضيفين يمكنهم إضافة العقارات أو إزالتها كما يحلو لهم بحرية. يُمكن الاطلاع على قائمة العقارات المعروضة في الفترة المعنية في التقرير هنا.

العقارات المعروضة على Airbnb (اعتبارا من مارس/آذار إلى يوليو/تموز 2018)				
	المستوطنة الإسرائيلية	هل يذكر الوصف أن العقار المعروض في إسرائيل؟	هل يذكر "الحي" أن العقار المعروض يقع في إسرائيل؟	تاريخ العرض
1	ألفي منشيه	لا	لا	6/5/2018
2	ألفي منشيه	لا	نعم	6/5/2018
3	ألفي منشيه	لا	لا	6/5/2018
4	علمون	لا	لا	6/19/2018
5	علمون	لا	نعم	6/19/2018
6	علمون	نعم	نعم	6/26/2018
7	ألون	لا	نعم	6/19/2018
8	ألون	لا	لا	6/26/2018
9	ألون	لا	لا	6/19/2018
10	ألون شفوت	لا	نعم	4/12/2018
11	ألون شفوت	لا	لا	4/12/2018
12	ألون شفوت	لا	لا	4/9/2018
13	ألون شفوت	لا	نعم	4/12/2018
14	أرئيل	لا	نعم	6/12/2018
15	أرئيل	لا	لا	6/12/2018
16	أرئيل	لا	لا	6/12/2018
17	أفنان	لا	نعم	6/28/2018
18	أفنان	لا	لا	6/5/2018
19	أفنان	لا	نعم	4/10/2018
20	أفنان	لا	لا	4/10/2018
21	أفنان	لا	نعم	6/5/2018
22	أفنان	لا	نعم	6/28/2018

المستوطنة الإسرائيلية	هل يذكر الوصف أن العقار المعروض في إسرائيل؟	هل يذكر "الحي" أن العقار المعروض يقع في إسرائيل؟	تاريخ العرض
أفنان	لا	نعم	6/28/2018
أفنان	لا	لا	6/5/2018
أفنان	لا	لا	4/10/2018
بركان	لا	نعم	4/23/2018
بات عين	لا	نعم	4/12/2018
بات عين	لا	نعم	4/12/2018
بات عين	لا	نعم	4/12/2018
بات عين	لا	لا	6/5/2018
بيت إيل	لا	لا	6/26/2018
بيت حجابي	لا	لا	6/28/2018
شيلو	لا	نعم	4/23/2018
دولف	لا	نعم	6/26/2018
أفرا	لا	نعم	6/12/2018
أفرا	لا	لا، لكن المضيف يُدرج إسرائيل ضمن الوصف	6/12/2018
أفرا	لا	لا	6/12/2018
أفرا	لا	نعم	6/12/2018
أفرا	لا	لا	6/12/2018
الغازار	لا	لا	6/12/2018
عيلي	لا	لا	4/12/2018
عيلي	لا	نعم	4/12/2018
إيتس افرايم	لا	نعم	6/26/2018
جفع بنيامين	لا	لا	6/26/2018
جفع بنيامين	لا	لا	6/26/2018
هار أدار	لا	نعم، لكن في وصف الحي وليس في الجزء الذي تضعه إير بي إن بي	6/26/2018
هار أدار	لا	لا	4/2/2018
هار أدار	لا	لا	6/26/2018
هار أدار	لا	لا	6/26/2018
هار أدار	لا	لا	6/26/2018
هار براخا	لا	لا	4/13/2018
هار براخا	لا	لا	4/13/2018
هشمونايم	لا	لا	6/13/2018
هشمونايم	لا	لا	6/26/2018

المستوطنة الإسرائيلية	هل يذكر الوصف أن العقار المعروض في إسرائيل؟	هل يذكر "الحي" أن العقار المعروض يقع في إسرائيل؟	تاريخ العرض
هشموناييم	نعم	لا	6/26/2018
إيتمار	لا	نعم	5/3/2018
كاليا	لا	لا، لكن يقول المضيفون إنهم يعيشون في "كاليا، إسرائيل"	6/5/2018
كاليا	لا	نعم	6/5/2018
كاليا	لا	نعم	6/5/2018
كرمي تسور	لا	نعم	4/10/2018
كرني شمرون	لا	لا	4/30/2018
كرني شمرون	لا	لا	6/12/2018
كرني شمرون	لا	لا	6/27/2018
كيدار	لا	لا	6/13/2018
كفار أدوميم	لا	نعم	6/19/2018
كفار أدوميم	لا	لا	3/22/2018
كفار أدوميم	لا	لا	6/26/2018
كفار أدوميم	لا	لا	6/27/2018
كفار أدوميم	لا	نعم	6/27/2018
كفار أدوميم	لا	لا	6/26/2018
كفار أدوميم	لا	لا	6/19/2018
كفار أدوميم	لا	لا	6/19/2018
كفار أدوميم	لا	نعم	6/26/2018
كفار أدوميم	لا	لا	6/19/2018
كفار أدوميم	لا	لا	6/26/2018
كفار أدوميم	لا	لا	6/19/2018
كفار أدوميم	لا	لا	6/19/2018
كفار أدوميم	لا	لا	6/19/2018
كفار أدوميم	لا	لا	6/19/2018
كفار أدوميم	لا	لا	6/19/2018
كفار أدوميم	نعم	نعم	6/19/2018
كفار عتصيون	لا	نعم	4/12/2018
البؤرة الاستيطانية خفات جلعاد	لا	لا	6/5/2018
البؤرة الاستيطانية شيلو / كيدا	لا	نعم	4/12/2018
كريات أربع	لا	لا	4/9/2018
كريات أربع	لا	نعم	4/4/2018
كوخاف هاشهار	لا	نعم	4/12/2018

المستوطنة الإسرائيلية	هل يذكر الوصف أن العقار المعروض في إسرائيل؟	هل يذكر "الحي" أن العقار المعروض يقع في إسرائيل؟	تاريخ العرض
87	كوفاف يعقوب	لا	لا
88	كوفاف يعقوب	لا	لا
89	معاليه أدوميم	لا	نعم
90	معاليه أدوميم	لا	لا
91	معاليه أدوميم	لا	لا
92	معاليه أدوميم	لا	لا
93	معاليه أدوميم	لا	لا
94	معاليه أفرام	لا	لا
95	معاليه ليفونا	لا	لا
96	معاليه مخماس	لا	نعم
97	متياهو	لا	لا
98	ميفو حورون	لا	نعم
99	مجدال عوز	لا	لا
100	متسبيه شاليم	لا	نعم
101	متسبيه يريحو	لا	نعم
102	متسبيه يريحو	لا	نعم
103	متسبيه يريحو	لا	لا
104	متسبيه يريحو	لا	لا
105	متسبيه يريحو	لا	لا
106	متسبيه يريحو	لا	لا
107	موديعين عيليت	لا	لا
108	موديعين عيليت	لا	لا
109	نتيف هجدود / جلجال	لا	لا
110	نيفي دانيال	لا	لا
111	نيفي دانيال	لا	نعم
112	نيلي	نعم	نعم
113	نيران	لا	نعم
114	نوفي برات	لا	لا
115	نوفي برات	لا	نعم
116	نوفي برات	لا	نعم
117	نوكديم	لا	نعم
118	عوفرا	لا	لا
119	عوفرا	لا	لا
120	عوفرا	لا	لا
121	اورانيت	لا	نعم
122	اورانيت	لا	نعم

المستوطنة الإسرائيلية	هل يذكر الوصف أن العقار المعروض في إسرائيل؟	هل يذكر "الحي" أن العقار المعروض يقع في إسرائيل؟	تاريخ العرض
123 اورانيت	لا	لا	4/23/2018
124 بتزأيل	نعم	نعم	4/23/2018
125 بساغوت	لا	لا	2/4/2018
126 رحليم	لا	نعم	4/23/2018
127 رفافا	لا	لا	6/27/2018
128 ريمونيم	لا	لا	5/23/2018
129 سدي بوغر	نعم	لا	4/30/2018
130 شعاري تكفا	لا	نعم	4/23/2018
131 البؤرة الاستيطانية شيلو / ايش كوديش	لا	نعم	6/5/2018
132 تقوع	لا	لا	6/28/2018
133 تقوع	لا	نعم	6/28/2018
134 تقوع	لا	نعم	4/4/2018
135 تقوع	لا	نعم	4/23/2018
136 تقوع	لا	نعم	4/23/2018
137 تقوع	لا	لا	4/20/2018
138 تقوع	لا	نعم	4/20/2018
139 تومر	لا	لا	6/5/2018

من بين هذه العروض، كان هناك 61 عقارا على Airbnb في الضفة الغربية لكنها معروضة بشكل خاطئ على أنها في إسرائيل. وهناك 15 عقارا موجودا في أراضٍ تعترف السلطات الإسرائيلية بأنها ملكية خاصة للفلسطينيين، ولكنها محظورة على مالكيها، و65 عقارا موجودا في أراضٍ أعلنتها إسرائيل "أراضي الدولة"، التي يمكن أن تشمل أراضٍ تم الاستيلاء عليها بطريقة غير قانونية، و5 على أراضٍ تزعم السلطات الإسرائيلية أن أصحابها الفلسطينيين باعوها، و33 على أراضٍ كانت تديرها السلطات الأردنية التي كانت تسيطر على الضفة الغربية حتى يونيو/حزيران 1967، منها 27 على أراضٍ مسجلة كأراضٍ عامة و6 على أراضٍ اشتراها يهود قبل حرب 1948 وكانت تحت وصاية السلطات الأردنية. وهناك أيضا عقاران إضافيان يحملان صيغة الوقف، أي أنهما مملوكان للوقف الإسلامي، وهي مؤسسة تدير المواقع المقدسة. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش وكريم نافوت من البت نهائيا في الوضع الخاص بـ 19 عقارا آخر.

Booking.com

في 25 يوليو/تموز 2018، وجدت هيومن رايتس ووتش وكريم نافوت 26 عرضا على موقع Booking.com لعقارات في مستوطنات إسرائيلية بالضفة الغربية، من دون القدس الشرقية. وكانت 5 من هذه العقارات معروضة أيضا على Airbnb. تمكنت هيومن رايتس ووتش وكريم نافوت من التأكد من وضع الأرض في 25 حالة، حيث كان يوجد 16 عقارا على أراضٍ أعلنتها السلطات الإسرائيلية تابعة للدولة، منها مناطق كانت قد استولت عليها سابقا لأغراض عسكرية ثم حولتها إلى أراضٍ

للدولة. كما يوجد عقاران - في معاليه أدوميم⁵ وعوفرا⁶ - على أرض صادرتها السلطات الإسرائيلية من أجل "الاستخدام العام"، لكنها شيدت عليها في ما بعد مستوطنات خاصة بالإسرائيليين فقط. كما توجد 7 عقارات على أرض كانت تديرها السلطات الأردنية قبل 1967، ثم استحوذت عليها السلطات الإسرائيلية، بما فيها أرض مسجلة في السجل الرسمي على أنها أراضي الدولة وأراض كان يملكها يهود قبل 1948.

كما تعرض شركات سفريات أخرى عقارات في المستوطنات الإسرائيلية، ولكن باستثناء القدس الشرقية، فإن عروضها كانت محدودة من حيث العدد. يبدو أن السبب في ذلك هو أن هذه الشركات تعرض أساساً الفنادق ودور الضيافة، التي يوجد القليل منها فقط في المستوطنات الإسرائيلية خارج القدس الشرقية. تقتصر أبحاث هذا التقرير على الشركات التي توفر منصات مباشرة للزبائن لإيجار العقارات، ولا تشمل مواقع المراجعة والإحالة.

العقارات المعروضة على Booking.com (اعتباراً من يوليو/تموز 2018)					
المستوطنة الإسرائيلية	هل يشير عنوان العقار المعروض إلى أنه في مستوطنة إسرائيلية؟	هل يشير عنوان العقار المعروض إلى أنه في إسرائيل؟	وضع الأرض	البلدة الفلسطينية التي تقع فيها هذه الأرض	
1 الموج	نعم	لا	تمت مصادرتها للاستخدام العسكري وأعلنت أراضي دولة في وقت لاحق	النبى موسى	
2 بات عين	لا	نعم	أراضي اشتراها اليهود قبل 1948.	غير محدد	
3 بيت أريه-عوفريم	لا	نعم	أراضي مملوكة للدولة	اللبن الغربي	
4 بيت حورون	لا	نعم	أراضي مملوكة للدولة	الجيب	
5 جفعات زئيف	لا	نعم	أراضي مملوكة للدولة	الجيب	
6 جفعات زئيف	لا	نعم	غير محدد	الجيب	

⁵ معروض هنا: https://www.booking.com/hotel/il/dyrh-bm-lh-dvmym.html?aid=304142;label=gen173nr-1FCAEoggJCAIhYSDNYBHIFdXNfbnmIAQGYATHCAQp3aW5kb3dzIDewyAEM2AEB6AEB-AEckgIBeagCAw;sid=910a4686b9869e4a806066167f702719;atlas_src=sr_iw_btn;dist=0;group_adults=2;group_children=0;no_rooms=1;room1=A;sb_price_type=total;type=total& لـ "الاستخدام العام" من قبل السلطات الإسرائيلية في السبعينات، بحسب معلومات قدمتها الإدارة المدنية الإسرائيلية لـ كرم نافوت. حاولت هيومن رايتس ووتش الاتصال بالمضيف لطلب تعليق، لكن العقار لم يكن يقبل الحجوزات وقت النشر.

⁶ هذا العرض، المتوفر هنا: https://www.booking.com/hotel/il/qdm-prh.en-gb.html?aid=304142;label=gen173nr-1FCAEoggJCAIhYSDNYBHIFdXNfbnmIAQGYATHCAQp3aW5kb3dzIDewyAEM2AEB6AEB-AEckgIBeagCAw;sid=ba28bc7e9da56ae681353069c872ceab;atlas_src=sr_iw_btn&group_adults=2&room1=A%2CA&sb_price_type=total&type=total& (تم الاطلاع في 27 يوليو/تموز 2018)، يقع على أرض صادرتها السلطات الأردنية لأغراض عسكرية، لكن المصادرة لم تتم. ثم صادرتها السلطات الإسرائيلية لـ "الاستخدام العام" في 1977، بحسب معلومات قدمتها الإدارة المدنية الإسرائيلية لـ كرم نافوت. طلبت هيومن رايتس ووتش تعليقاً من المضيفين، لكنهم لم يردوا.

البلدة الفلسطينية التي تقع فيها هذه الأرض	وضع الأرض	هل يشير عنوان العقار المعروض إلى أنه في إسرائيل؟	هل يشير عنوان العقار المعروض إلى أنه في مستوطنة إسرائيلية؟	المستوطنة الإسرائيلية	
بدو	أراضي مملوكة للدولة	نعم	لا	هاد أدار	7
بورين	تمت مصادرتها للاستخدام العسكري وأعلنت أراضي دولة في وقت لاحق	نعم	لا	هار براخا	8
نعلين	أراضي مملوكة للدولة	نعم	لا	هشمونايم	9
نعلين	أراضي مملوكة للدولة	نعم	لا	هشمونايم	10
عرب السواحة	تمت مصادرتها للاستخدام العسكري وأعلنت أراضي دولة في وقت لاحق	لا	نعم	كاليا	11
دير إستيا	تمت مصادرتها للاستخدام العسكري وأعلنت أراضي دولة في وقت لاحق	نعم	لا	كارني شومرون	12
عناثا	أراضي دولة قبل يونيو/حزيران 1967	لا	نعم	كفار أدوميم	13
عناثا	أراضي دولة قبل يونيو/حزيران 1967	لا	نعم	كفار أدوميم	14
عناثا	أراضي دولة قبل يونيو/حزيران 1967	لا	نعم	كفار أدوميم	15
عناثا	أراضي دولة قبل يونيو/حزيران 1967	لا	نعم	كفار أدوميم	16
عناثا	أراضي دولة قبل يونيو/حزيران 1967	لا	نعم	كفار أدوميم	17
بيت أمر	أراضي اشتراها اليهود قبل 1948.	نعم	لا	كفار عتصيون	18
كفر عقب	أراضي مملوكة للدولة	نعم	لا	كوخاف يعقوب	19
كفر عقب	أراضي مملوكة للدولة	نعم	لا	كوخاف يعقوب	20
العيزرية	تمت مصادرتها للاستخدام العام.	نعم	لا	معاليه أدوميم	21

المستوطنة الإسرائيلية	هل يشير عنوان العقار المعروض إلى أنه في مستوطنة إسرائيلية؟	هل يشير عنوان العقار المعروض إلى أنه في إسرائيل؟	وضع الأرض	البلدة الفلسطينية التي تقع فيها هذه الأرض
22 متسوك دراجوت	نعم	لا	أراضي مملوكة للدولة	عرب التعمارة
23 متسوك دراجوت	نعم	لا	أراضي مملوكة للدولة	عرب التعمارة
24 عوفرا	لا	نعم	تمت مصادرتها للاستخدام العام.	عين بيرود
25 رحليم	نعم	لا	أراضي مملوكة للدولة	الساوية
26 فيرد يريحو	نعم	لا	أراضي مملوكة للدولة	النبي موسى

التمييز

العقارات الموجودة في المستوطنات والمعروضة للإيجار على Airbnb و Booking.com متوفرة للزبائن بظروف تمييزية. يستطيع المواطنون والمقيمون الإسرائيليون وحاملو تأشيرات الدخول الإسرائيلية وحتى الأشخاص من أصول يهودية دخول المستوطنات، بينما يُمنع فلسطينيو الضفة الغربية من ذلك بأمر عسكري (انظر الى الملحقات)، باستثناء العمال الذين يحملون تصاريح خاصة.⁷ تُبَيّن هذه الأوامر العسكرية حدود المستوطنات، حوالي 10 بالمئة من الضفة الغربية، على أنها مناطق عسكرية مغلقة، ويُحظر الدخول إليها باستثناء حاملي التصاريح الخاصة، لكنها تعفي جميع الناس تقريباً من هذه التصاريح، ما عدا الفلسطينيين. ولذلك فإنّ فلسطيني الضفة الغربية الذي يملكون الأرض التي بنيت عليها عقارات المستوطنات، واستولت السلطات الإسرائيلية على أراضيهم، لا يستطيعون البقاء في هذه العقارات، حتى وإن حجزوا إقامتهم مسبقاً على Airbnb. يحصل ذلك لأن الفلسطينيين الذين لا يحملون تصريحاً يُقادون إلى نقطة تفتيش عسكرية أو البوابة الأمنية في المستوطنة. هذا التمييز القائم على توفير امتيازات للمستوطنين الإسرائيليين الموجودين بطريقة غير مشروعة في الضفة الغربية على حساب الفلسطينيين المؤهلين لحماية قانونية خاصة في ظل الاحتلال، متأصل في الإطار القانوني الخاص بالمستوطنات، والطريقة الوحيدة التي تستطيع من خلالها Airbnb و Booking.com والمستضيفون تجنب تأجير عقارات بطريقة تمييزية هي التوقف عن عرض عقارات في المستوطنات.

يقع واحد من العقارات المعروضة للإيجار على Airbnb في 2018 في ما بات يُعرف بـ "نيفي إيرز"، وهي بؤرة استيطانية أنشأها المستوطنون على قمة تلة قرب مستوطنة معاليه مخماس شرق رام الله. بحسب المجلس المحلي للاستيطان، عندما حاول المستوطنون الاستيطان في المنطقة لأول مرة في 1999، نقلهم الجيش الإسرائيلي من هناك. لكنهم حاولوا مجدداً، فتمكنت 21 عائلة يهودية من الاستيطان بموافقة ضمنية من الجيش الإسرائيلي.⁸ لم تقم السلطات الإسرائيلية بإجراء رسمي للاستيلاء على الأرض التي تشكل جزءاً من الأراضي الزراعية التابعة لقرية مخماس

⁷ "Order Concerning Security Directives (Judea and Samaria) (in Hebrew), No. 378, 1970, Declaration Concerning Closure of an Area (Israeli Settlements)," June 6, 2002, https://www.nevo.co.il/law_word/Law70/zava-0199.pdf (تم الاطلاع في 26 يوليو/تموز 2018). تم إصدار الأمر أول مرة في 1995 ثم مرة أخرى في 2002.

⁸ Binyamin Regional Council, "Neve Erez – A Communal Agricultural Village, Identity Card" (in Hebrew), <http://binyamin.org.il/591/> (تم الاطلاع في 9 أغسطس/آب 2018).

الفلسطينية، بما فيها أراض خاصة يملكها فلسطينيون وأراض مسجلة كأراضي دولة قبل 1967. عوضاً عن ذلك فضلت السلطات في نهاية المطاف عدم التدخل عندما بنى المستوطنون منازل ومباني مجتمعية هناك، بحسب تقرير حكومي إسرائيلي حول المواقع غير المرخص لها ومعطيات قدمتها الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى كرم ناقت. ⁹ أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر بهدم الموقع، لكنها لم تنفذها باستثناء عدد قليل منها، بل وقدمت خدمات مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي وغيرها من البنى التحتية للمستوطنين. بحسب المجلس الإقليمي للمستوطنات، يسعى المستوطنون إلى جعل المستوطنة مستدامة اقتصادياً، وأنشأوا عدداً من الشركات التجارية، منها مخيم يُسمى "إنباليم". ¹⁰ كان هذا المخيم معروفاً للإيجار على Airbnb في مايو/أيار 2018، ولكن يبدو أنه أزيل من الموقع في أغسطس/آب 2018.

يقدم موقع "إنباليم" للتخييم موسيقى ومهرجانات وورشات عمل واستوديو تسجيل صوتي للإيجار وغير ذلك من الأنشطة للزائرين كجزء من "الاستجمام والاستضافة الصحراوية في مكان ممتاز يطل على القدس والبحر الأحمر وغور الأردن". ¹¹ بحسب سجلات قدمتها الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى كرم ناقت، بُني موقع "إنباليم" في جزء منه على أرض كانت مسجلة كأرض للدولة تحت السلطات الأردنية قبل يونيو/حزيران 1967 وفي جزئه الآخر على أرض لفلسطيني من قرية مخماس. تمكنت هيومن رايتس ووتش وكرم ناقت من تحديد صاحب الأرض والاتصال به باستخدام سجلات تسجيل الأرض لدى السلطات الفلسطينية المحلية، لكنه رفض إجراء مقابلة.

يملك جاره في مخماس، منير سليم أبو عوادة (50 عاماً)، أيضاً أرضاً في منطقة نيفي إيرز، ورثها عن جده، وموثقة في السجلات التي قدمتها السلطات الفلسطينية المحلية. تتراوح مساحة أرض أبو عوادة في نيفي إيرز بين 2 و3 دونمات (بين 0.2 و0.3 هكتار)، وهي مختلفة عن الأرض التي بني عليها موقع "إنباليم". قال أبو عوادة لـ هيومن رايتس ووتش إنه بدأ يمنع من الوصول إلى أرضه في أواخر التسعينات، لما شرع المستوطنون في بناء الموقع. ¹² كما قال إن عائلته كانت تزرع الأرض قمحاً حتى التسعينات، فتستهلك جزءاً من المحصول وتبيع ما زاد عن حاجتها. كما تذكر مسجلاً صغيراً كان يسبح فيه مع جيرانه الذين كانوا أيضاً يملكون أراض في المنطقة. أما في العقدين الماضيين، ورغم عدم وجود حاجز فعلي، بات المستوطنون اليهود يمنعونه وجيرانه بشكل مستمر من الوصول إلى الأرض، حتى أنهم أطلقوا النار على القرويين واعتدوا عليهم وجمعوا محاصيلهم. قال أبو عوادة إنه حاول مع جيرانه الوصول إلى الأرض، ولكن المستوطنين منعهم واتصلوا بالسلطات العسكرية الإسرائيلية. وأضاف أن المستوطنين في السنوات الأخيرة، اتصلوا في مناسبات متعددة بالسلطات، فيأتي الجنود بعد ذلك ويطلبوا منه ومن جيرانه العودة إلى القرية، ويعلمونهم بضرورة الحصول على تصريح من الجيش ليصلوا إلى أراضيهم في مناسبات محددة. قال إن المجلس المحلي في مخماس يساعده والمزارعين الآخرين مالياً في حرق الأرض لتشجيعهم على الاستمرار في المطالبة بها، رغم أن الأرض لم تعد مجدية اقتصادياً.

⁹ Talia Sasson, "Interim Opinion on Unauthorized Outposts" (submitted to Prime Minister Ariel Sharon by Attorney Talia Sasson), <http://www.pmo.gov.il/SiteCollectionDocuments/PMO/Communication/Spokesman/sason2.pdf>, (Hebrew) (تم الاطلاع في 8 أغسطس/آب 2018). وفي وقت لاحق أمر رئيس الوزراء أرييل شارون بإعداد التقرير. تشمل الصفحة 243 من التقرير على مقتطف من رسالة من وزير الدفاع يقر فيها بأن نيفي إيرز كياناً منفصلاً يحق له طلب تمويل حكومي.

¹⁰ السابق.

¹¹ الموقع الإلكتروني لـ إنباليم (بالعبرية)، <http://inbalim.biz/>، تم الاطلاع في 9 أغسطس/آب 2018.

¹² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع منير أبو عوادة، مخماس، 19 يوليو/تموز 2018.



موقع إنباليم للتخييم الكائن ضمن بؤرة نيفي إيريز الإستيطانية الإسرائيلية غير القانونية والذي تم إنشاؤه على تلة في الضفة الغربية المحتلة وذلك بشكل جزئي على أراضٍ تم الاستيلاء عليها في قرية مخماس شمال غرب القدس. عرضت Airbnb عقارا في إنباليم حيث يمكن للمستخدمين المشاركة في نشاطات موسيقية ومهرجانات وورشات عمل من بين نشاطات أخرى. © 2018 هيومن رايتس ووتش

قال أبو عوادة لـ هيومن رايتس ووتش: "مازلنا نذهب إلى أرضنا، ونفرض أنفسنا هناك لأننا إن لم نفعل سنخسرها. لكن الجيش يحاول إجبارنا على البقاء بعيدا عن أرضنا... هذه أرض جدّي... واليوم علينا تقديمها للمستوطنين؟"

موقع "إنباليم" في نيفي إيريز الذي بُني على قطعة أرض مملوكة في جزء منها لأحد جيران أبو عوادة هو واحد من 15 عقارا على الأقل تعرضها Airbnb للإيجار في الضفة الغربية، على أراضٍ تعترف السلطات الإسرائيلية بأنها لفلسطينيين.

قابلت هيومن رايتس ووتش الشخص الذي شيد موقع "إنباليم" في عام 2000 ويديره مع شريكته.¹³ قال إنه انتقل إلى نيفي إيريز في 1999، مع شخصين آخرين، ورغم عدم حصولهم على أي تصاريح أو تراخيص، إلا أن "جميع السلطات كانت مشاركة في إنشاء الموقع"، بما في ذلك وزارة السياحة، ووزارة التعليم، ووزارة الدفاع، والمجلس المحلي، ومستوطنة معاليه مخماس المجاورة. كما قال إنهم لم يدفعوا أموالا مقابل استخدام الأرض، لكنهم اشتروا بيوتا متنقلة من معاليه مخماس ووضعها في نيفي إيريز. كما قال إن السلطات وفرت لهم الماء والكهرباء والخدمات الأخرى.

¹³ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع المضيف في موقع إنباليم، 23 أغسطس/آب 2018.



لافتة تشير إلى البؤرة الإستيطانية "نيفي إيريز" غير القانونية بموجب القوانين الدولية والإسرائيلية وإلى موقع التخييم "إنباليم وايسايد إن" الكائن ضمن البؤرة والمدرج على Airbnb في الضفة الغربية المحتلة. © 2018 هيومن رايتس ووتش

قال المضيف في موقع "إنباليم" إن السلطات الإسرائيلية هدمت بنايات شيدوها على أراض مسجلة على أنها مملوكة لفلسطينيين، وإنهم اكتفوا في السنوات الـ 15 الماضية بالبناء على الجزء المسجل على أنه كان ضمن أراضي الدولة قبل 1967. قال إنهم أنفقوا عشرات آلاف الشيكلات (عشرات آلاف الدولارات) في محاولة تحديد الفلسطينيين صاحب بقية الأرض حتى يشتريها منه، ولكن صاحب الأرض متوف وليس له ورثة. قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه في حال مازال صاحب الأرض حيا واتصل به ليطلب أرضه، فسيرجعونها له، ولكن صاحب الأرض غير موجود.

قال المضيف لـ هيومن رايتس ووتش: "يُثبت التاريخ وعلم الآثار أن هذه المنطقة لنا منذ آلاف السنين. توجد أدلة علمية على أن هذه المنطقة يهودية وإسرائيلية".

كما قال إن الفلسطينيين من مخماس يأتون مرتين في العام، في موسمي الزراعة والحصاد، ليزرعوا القمح ويحصدونه في الأراضي التي يملكونها في نيفي إيريز، ورغم أنه من المفترض بهم القدوم بعد طلب تحديد وقت معين لذلك من الجيش الإسرائيلي وبمواكبة عسكرية، إلا أنهم حين يأتون بمفردهم للعناية بالأرض، لا يضايقهم هو والمستوطنين الآخرون في نيفي إيريز. قال إن المزاعم المتعلقة بالتهديدات والعنف خاطئة، وإن لهم علاقات "احترام وشك متبادلين" مع الفلسطينيين في مخماس.

تُبرز صور جوية لنيفي إيريز حصلت عليها كِرم ناڤوت أن أغلب مباني موقع "إنباليم" – وليس كلها – أزيلت عن الأرض ذات الملكية الخاصة في وقت ما بين 2002 و2004. ولكن الصور تُظهر أن جزءاً من المخيم مازال مبنياً على أرض يملكها فلسطينيون، بإقرار السلطات الإسرائيلية نفسها. كما تُبرز

الصور أن الطريق الرئيسية المؤدية إلى الموقع والتي تم تعبيدها خلال أو قبل 2002 بالإضافة إلى طرق إضافية وبنى تحتية شيدت في ما بعد، تعبر أراض يملكها فلسطينيون.

كيف تُنتزع الأرض لصالح المستوطنات

عملاً بنظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية"، يُعتبر نقل سلطة الاحتلال للسكان المدنيين إلى المناطق المحتلة جريمة حرب. ولذلك فإن مستوطنات المدنيين غير قانونية بصرف النظر عن وضع الأرض التي تقوم عليها المستوطنات. تستطيع سلطة الاحتلال استخدام الأراضي المحتلة فقط لأهداف عسكرية أو لنفع السكان المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. وهذا يعني أنه حتى وإن لم تكن المستوطنات مبنية على أراض فلسطينية خاصة، فإن إسرائيل لا تستطيع استخدامها لغايات محظورة بموجب القانون الإنساني الدولي، وإن فعلت فهي تساهم في الانتهاكات الحقوقية المذكورة أعلاه. وبالتالي تعتقد هيومن رايتس ووتش وكرم نافوت أن عروض الإيجار متعارضة مع مسؤوليات الشركات التجارية في تجنب المساهمة في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

حالة الأرض التي بنيت عليها عقارات Airbnb	عدد العقارات المعلنة
أراضي مملوكة للدولة	55
تمت مصادرتها للاستخدام العسكري وأعلنت أراضي دولة في وقت لاحق	10
أراضي خاصة: تمت مصادرتها للاستخدام العسكري	6
أراضي خاصة: تم الاستيلاء عليها بدون إجراءات	6
أراضي خاصة: تمت مصادرتها للاستخدام العام	3
أراضي يُقال إن أصحابها الفلسطينيين باعوها	5
أراضي دولة قبل يونيو/حزيران 1967	27
أراضي اشتراها اليهود قبل 1948	6
أراضي وقف	2
غير محدد	19
إجمالي عدد العقارات المعلنة (مارس/آذار-يوليو/تموز 2018)	139

1. الأراضي التي تُقرّ السلطات الإسرائيلية بأنها ملكية فلسطينية خاصة لكن تخصصها للمستوطنين

17 عرضاً، من العروض المتوفرة على Airbnb و Booking.com، تقع على أرض تُقرّ السلطات الإسرائيلية بأنها مملوكة لفلسطينيين، بحسب سجلات أوضاع الأراضي التي قدمتها الإدارة المدنية الإسرائيلية لكرم نافوت. بالنسبة إلى Airbnb، يشمل ذلك 7 عقارات على أراض انتزعت لأغراض عسكرية ثم استخدمت لمستوطنات مدنية خاصة بالإسرائيليين فقط، و5 عقارات صُودرت من أجل الاستخدام العام ثم خُصصت للمدنيين الإسرائيليين، و5 عقارات على أراض خاصة، مثل موقع "إنباليم" في نيفي إيزر، لم تتبع السلطات الإسرائيلية بشأنها إجراءات انتزاع أو مصادرة، لكنها سمحت للمستوطنين بالاستحواذ عليها، ووفرت لهم الخدمات. أما العقاران المعروفان على Booking.com، فيوجد إقرار بأنهما على أراض فلسطينية خاصة تمت مصادرتها للاستخدام العام، ثم خُصصت للاستخدام المدني فقط.

الأراضي المُعترف بأنها انتزعت لأغراض عسكرية

كان الجيش الإسرائيلي حتى 1979 يستولي بانتظام على الأراضي الخاصة في الضفة الغربية لما يسميه أغراض عسكرية، لكنه سمح في ما بعد بإنشاء مستوطنات مدنية عليها، مخصصة للإسرائيليين دون سواهم. ولأنه يُفترض أن تكون سلطة الاحتلال مؤقتة، فإن قرارات المصادرة لم تُغيّر صيغة الأرض، وبقيت بأسماء أصحابها الفلسطينيين، ومازالت إلى اليوم بأسمائهم لدى السلطات الإسرائيلية. لكن أصحاب الأرض وورثتهم مُنعوا من الوصول إليها، ثم سلمتها السلطات للمدنيين الإسرائيليين. يستفيد الآن هؤلاء المدنيون – المستوطنون الذين يعيشون على الأرض – من إيجار العقارات، وكذلك تفعل الشركات التي توفر منصات الإيجار. على سبيل المثال، يوجد عرض إيجار يقول "منزل صغير، مناسب جدا لشخصين... مريح... وفيه كل ما تحتاجه أثناء إقامتك"، وهو لعقار في مستوطنة مجدال عوز التي بنيت على أرض استولت عليها السلطات الإسرائيلية من سكان قرية بيت عمر الفلسطينية لأغراض عسكرية، بحسب سجلات قدمتها السلطات لـ كرم ناڤوت.¹⁴ حاولت هيومن رايتس ووتش وكرم ناڤوت الاتصال بالمضيف في عقار مجدال عوز، لكن العرض لم يعد متاحا، ولم يكن ممكنا إرسال رسالة عبر منصة التراسل على Airbnb.

يفرض القانون الإنساني الدولي على سلطة الاحتلال دفع رسوم استخدام الأرض التي تستولي عليها لأغراض عسكرية. وحتى بعد دفع هذه الرسوم، لا يمكن تبرير الاستيلاء على الأرض لأهداف مدنية. ولكن يبدو أن الجيش الإسرائيلي لم يدفع في أغلب الحالات رسوم الاستخدام التي يتعين دفعها لأصحاب الأرض. تشير الوثائق والجدول الزمنية للتعويض التي قدمها الجيش الإسرائيلي إلى كرم ناڤوت أن الوصول إلى الإجراء الخاص بالتعويضات باستخدام رسوم الاستخدام لم يكن سهلا، ويتطلب مبادرة من صاحب الأرض، ويؤدي إلى تعويضات أدنى بكثير من قيمة الأرض والخسارة الاقتصادية التي يتكبدها صاحب الأرض.¹⁵ إضافة إلى ذلك، يمتنع الكثير من فلسطينيي الضفة الغربية عن السعي إلى الحصول على تعويضات بشأن الأرض التي تم الاستيلاء عليها، لأن ذلك قد يُفهم على أنه قبول بالاستيلاء أو تعاون فيه. لدى مقارنة حجم الأراضي التي تم الاستيلاء عليها مع حجم التعويضات التي دفعها الجيش، سنلاحظ أن عددا قليلا جدا من أصحاب الأرض حصلوا على تعويض.¹⁶

بحسب سجلات قدمها الجيش الإسرائيلي لـ كرم ناڤوت، فإن 10 من العقارات المعروضة على Airbnb و4 على Booking.com، منها واحد معروض على الموقعين معا، موجودة على أراض انتزعت لأغراض عسكرية ثم تم إعلانها أراض للدولة، بعد أن قيّدت المحكمة الإسرائيلية العليا قدرة السلطات على بناء مستوطنات على أراض انتزعت من أصحابها.¹⁷ لم تتمكن هيومن رايتس ووتش وكرم ناڤوت من التأكد مما إذا كانت هذه العقارات الـ 13 على أراض يملكها فلسطينيون.

بين مارس/آذار ويوليو/تموز 2018، عرضت Airbnb 8 عقارات كانت ضمن قرية الخضر الفلسطينية ثم استولت عليها مستوطنات أفرات والعازار ونيفي دانيال وسديه بوغر الإسرائيلية. بُنيت أحد العقارات المعروضة على Airbnb على قطعة أرض استولت عليها السلطات العسكرية الإسرائيلية في أغسطس/آب 1973، بحسب سجلات قدمتها السلطات إلى كرم ناڤوت. ورغم أن السلطات الإسرائيلية استولت على الأرض لأغراض عسكرية، إلا أنها سمحت ببناء مستوطنة مدنية عليها، شيدتها مجموعة من اليهود الأمريكيين من نيويورك، بعد أن انتقلوا إلى العازار.¹⁸ من بين أوجه استخدام الأرض اليوم يوجد كوخ للعطلات معروض على Airbnb يقدم للزبائن "لمسة شخصية

¹⁴ انظر: <https://www.airbnb.com/rooms/23337365?adults=1&children=0&infants=0&location=efrat> (تم الاطلاع في 21 أغسطس/آب 2018).

¹⁵ معلومات متوفرة لدى كرم ناڤوت، ستُنشر في تقرير قادم.

¹⁶ السابق.

¹⁷ Dweikat et al. v. Government of Israel, "Elon More" Case, HCJ 390/79

¹⁸ بحسب موقع مجلس المستوطنين، العزاز (بالعبرية)، متوفر على: <http://www.myesha.org.il/?CategoryID=175&ArticleID=73> (تم الاطلاع في 29 أغسطس/آب 2018).



صورة لمستوطنة العازار الإسرائيلية من الأراضي الزراعية لقرية الخضر الفلسطينية الكائنة جنوب غرب بيت لحم في الضفة الغربية المحتلة. © 2018 هيومن رايتس ووتش

فريدة، مثل الأغذية المصنوعة من القطن العضوي، وخيار الإفطار النباتي"، مع إمكانية الوصول إلى حديقة المضيف المغروسة أشجاراً مثمرة.¹⁹

تنقسم قطعة الأرض التي بُني عليها العقار المعروض على Airbnb إلى 192 سهماً، يملكها 14 شخصاً من سكان الخضر، بحسب سجلات الإدارة المدنية الإسرائيلية وسجلات مجلس قرية الخضر. قدّم هذا المجلس إلى هيومن رايتس ووتش قائمة بأصحاب الأرض. يوجد نزاع بشأن توزيع الأسهم داخل قطعة الأرض منذ 1967، كما أن تفاصيل التوزيع الداخلي لهذه الأسهم مدرجة على أنها موجودة في ملف لدى السلطات الأردنية في عمان، لكن لم يتم التوصل إلى أي قرار منذ أن جمّدت السلطات الإسرائيلية تسجيل الأراضي في 1967، حتى أصبح من المستحيل تحديد الجزء الذي تملكه كل عائلة في قطعة الأرض. قال مسؤولون في المجلس أن بعض أصحاب الأسهم ربما قاموا ببيع نصيبهم إلى مستوطنين بعد انتزاع الأرض في سبعينات القرن الماضي، لكنهم لا يملكون أي سجلات تثبت ذلك. حتى وإن تم بيع نصيب بعض الأشخاص، وفي ظل عدم وجود توزيع داخلي للملكية، أو قرار قضائي أو إذن أصحاب الأسهم الآخرين، فإن إجراء عملية بيع شرعية يبقى أمراً صعباً.

¹⁹ انظر: <https://www.airbnb.com/rooms/21560698> (تم الاطلاع في 12 سبتمبر/أيلول 2018). قابلت هيومن رايتس ووتش المضيفين، كما سنعرض ذلك لاحقاً في التقرير.



ملعب داخل مستوطنة العازار الإسرائيلية في المجمع الاستيطاني غوش عتصيون، جنوب غرب بيت لحم في الضفة الغربية المحتلة. © 2018 هيومن رايتس ووتش

قابلت هيومن رايتس ووتش واحدا ممن يمتلكون جزءا من الأرض طلب عدم الكشف عن اسمه خوفا من انتقام السلطات الإسرائيلية. قال إن جدّه كان قد اشترى نصيب عائلته من الأرض في ستينيات القرن الماضي، ومساحتها بين 70 و80 دونّما (بين 7 و8 هكتارات).²⁰ قال إن جدّه كان يزرع الخضروات والبطيخ والخيار الأرمني (الفقوس) واللوز والدراق والإجاص في الأرض، ويكسب عيشه من بيع محصوله في أسواق القدس. كما قال إنه لم يذهب إلى الأرض أبدا، لأن السلطات الإسرائيلية استولت عليها وأعلنتها مغلقة، ثم شيدت سياجا استيطانيا حول قطعة الأرض التي كان لعائلته فيها نصيب، ما منعهم من الوصول إليها. قال أيضا إن جدّه ووالده وأعمامه كانوا يستطيعون الوصول إليها بعد أن استولى عليها الجيش الإسرائيلي، لكنهم توقفوا عن ذلك بعد أن هددتهم جنود بإطلاق النار عليهم إن عادوا. وأضاف إنه لا يرغب في تقديم اعتراض قانوني على الاستيلاء لأنه يخشى أن تُصعّب السلطات وصوله إلى أراضي القرية الأخرى داخل المستوطنة، والتي لم يُمنع الوصول إليها بشكل كامل بعد.

قال لـ هيومن رايتس ووتش: "ما زال عرق جدّي على تلك الأرض، ثم يأتيك مستوطن ويأخذها بقوة السلاح. يجب أن أطالب بأن يدفع المستوطنون إيجارا مقابل استخدامهم لأرضي".

أقام باحث من هيومن رايتس ووتش في العقار الموجود في العازار والمعروض على Airbnb، عرّف نفسه، وقابل أحد المضيفين.²¹ قال إن الأرض التي بني عليها العقار أرض يهودية، وإنه مستعد

²⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع صاحب الأرض، الخضر، 23 يوليو/تموز 2018.

²¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المضيف، العازار، 30 أغسطس/آب 2018.

للتخلي عنها مقابل السلام، لكنه لا يعتقد أن السلام ممكن. ثم روى تاريخ غوش عتصيون، المنطقة التي توجد فيها مستوطنة العازار، التي كان اليهود يسكنون في جزء منها قبل حرب 1948، حين سيطرت الأردن على الضفة الغربية. قال المضيف إنه انتقل إلى العازار منذ 30 سنة، وإن منزله مبني على أرض للدولة، وأنه حصل على عقد إيجار للأرض لمدة 99 عاما من "الوكالة اليهودية"، وهي هيئة شبه حكومية مهمتها الترخيص في تأجير الأرض لليهود من دون الفلسطينيين. أنكر أن تكون الأرض ملكية خاصة، وقال إن المحكمة العليا لا تسمح ببناء المنازل على أراضي يملكها فلسطينيين، وما كان بإمكانه استخدامها إن كانت كذلك. أطلع المضيف الباحث لدى هيومن رايتس ووتش على عدد من المباني في العازار تم هدمها، وقال إن ذلك حصل بعد صدور أوامر عن المحكمة لأنها بُنيت على أراض خاصة.²² قال لـ هيومن رايتس ووتش إنهما يؤجران العقار منذ سنة تقريبا، لأنهما يستمتعان بالتفاعل مع الضيوف.

الأرض التي بُني عليها عقار هذا المضيف استولت عليها السلطات العسكرية الإسرائيلية لأغراض عسكرية، باستخدام أوامر استيلاء رسمية. ولهذا السبب فإن بناء المنزل كان مَرخص له بموجب القانون الإسرائيلي، رغم أنه غير قانوني بموجب القانون الدولي باعتباره مستوطنة للمدنيين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة. ورغم أن السلطات الإسرائيلية تحاول الآن تجنب الاستيلاء على الأراضي الخاصة لبناء منازل في المستوطنات (على عكس الطرقات والبنى التحتية الأخرى)، إلا أنها لا تعتبر المنازل التي بُنيت على أراض تم الاستيلاء عليها غير قانونية.

الأماكن الخاصة المُعترف بها والمصادرة للاستخدام العام

توجد طريقة ثالثة للاستيلاء على الأماكن الخاصة، وكانت تستخدم غالباً قبل 1979، وتتمثل في مصادرة الجيش الإسرائيلي للأراضي للاستخدام العام، ثم تحويلها إلى أراض لبناء مستوطنات للإسرائيليين فقط. وخلافاً للاستيلاء الذي يُفترض أن يكون مؤقتاً ولأهداف عسكرية، تكون المصادرة بمثابة نزع ملكية دائم، فيُحرم أصحاب الأرض من حقوقهم المتعلقة بأرضهم. لم يكن ذلك يحصل للاستخدام "العام" بالمعنى الحرفي للكلمة، وإنما للاستخدام غير القانوني، المتمثل في بناء مستوطنات مدنية للإسرائيليين دون سواهم. عرضت 3 Airbnb عقارات على الأقل مبنية على أراض انتزعت بهذه الطريقة، كلها في مستوطنة معاليه أدوميم، التي شُيّدت على أرض صُودرت من فلسطينيين في 1975، وكان يُفترض استخدامها للمنفعة العامة. كما عرضت Booking.com عقارين مماثلين، أحدهما صودر من فلسطينيين من بلدة العيزرية ويوفر للضيوف جهاز تلفزيون بشاشة مسطحة وحديقة،²³ وآخر على أرض صودرت من فلسطينيين من قرية عين بيرود، ويقدم مرافق شواء وحمام خاص مجهز بمجفف شعر ومغسلة.²⁴ حتى 25 يوليو/تموز 2018، كان هذان العقاران معروضين بشكل خاطئ على أنهما يقعان داخل إسرائيل. وحتى 8 أغسطس/آب 2018، كان أحدهما معروضا بشكل خاطئ على أنه داخل بلدة أبو ديس الفلسطينية، التي وصفت بشكل خاطئ على أنها مستوطنة إسرائيلية. أما الثاني فكان معروضا بشكل خاطئ أيضا على أنه داخل

²² بعد مرحلة تقاضي مطوّلة، أمرت المحكمة الإسرائيلية العليا بهدم 17 منزلا في العازار بُنيت على أرض مذكورة في سجل الأراضي على أنها ملك خاص لفلسطينيين. انظر: See Jacob Magid, "Bulldozers Raze Netiv Ha'avot Outpost After Settlers Clear Out," Times of Israel, June 13, 2018, <https://www.timesofisrael.com/bulldozers-raze-netiv-haavot-outpost-after-settlers-clear-out/> (تم الاطلاع في 18 سبتمبر/أيلول 2018). نقلت السلطات المستوطنين إلى أراض مجاورة، والتزمت الحكومة ببناء 350 وحدة سكنية إضافية في المستوطنة كـ "تعويض" على الهدم.

²³ انظر: https://www.booking.com/hotel/il/dyrh-bm-lh-dvmym.en-gb.html?aid=304142;label=gen173nr-1FCAEoggJCAIhYSDNYBHIFdXNfbnmIAQGYATHCAQp3aW5kb3dzIDEwyAEM2AEB6AEB-AEckgIBeagCAw;sid=ba28bc7e9da56ae681353069c872ceab;atlas_src=sr_iw_btn&group_adults=2&group_children=0&n_o_rooms=1&room1=A&sb_price_type=total&type=total& (تم الاطلاع في 21 أغسطس/آب 2018).

²⁴ انظر: https://www.booking.com/hotel/il/qdm-prh.html?aid=304142;label=gen173nr-1FCAEoggJCAIhYSDNYBHIFdXNfbnmIAQGYATHCAQp3aW5kb3dzIDEwyAEM2AEB6AEB-AEckgIBeagCAw;sid=910a4686b9869e4a806066167f702719;atlas_src=sr_iw_btn;dist=0;group_adults=2;room1=A%2CA_sb_price_type=total;type=total& (تم الاطلاع في 21 أغسطس/آب 2018).

بلدة عين يبرود، التي وصفت بدورها على أنها مستوطنة إسرائيلية، كما سناقش ذلك بالتفصيل في آخر هذا القسم.²⁵

الأماكن الخاصة التي تم الاستيلاء عليها بخرق القانون الإسرائيلي وبدعم من السلطات
جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية محظورة بموجب القانون الإنساني الدولي. وبعضها ممنوع أيضاً بموجب النظام القانوني الإسرائيلي لأن المستوطنين أنشأوها دون تراخيص من السلطات العسكرية الإسرائيلية. وبدل هدم البنايات التي شُيّدت دون تصاريح، غالباً ما تسهل السلطات الاستيلاء على الأرض في الكثير من المواقع عبر توفير البنية التحتية والماء والكهرباء وغيرها من الخدمات.

هناك 11 عقاراً منشوراً على Airbnb هذه المستوطنات والمواقع التي أنشئت دون ترخيص رسمي، في مناطق تمتنع فيها السلطات الإسرائيلية عن تطبيق القانون الإسرائيلي وبدلاً من ذلك تسهل بقاء المستوطنين هناك. تشمل هذه العقارات مواقع مثل جفعات هاخيش، جفعات ينواخ، سدي بوعز، نيفي إيرز، خفات جلعاد، كيدا، وإيش كودش ومستوطنتي عوفرا وميفو حورون.²⁶ أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر هدم لمعظم المباني، باستثناء تلك الموجودة في عوفرا وميفو حورون، لكنها لم تنفذها. تعود ملكية الأراضي في 6 من هذه العقارات الـ 11 "غير المرخص لها" – في نيفي إيرز، موفو حورون، عوفرا و سدي بوعز – فيها إلى فلسطينيين. ورغم أن السلطات الإسرائيلية لم تنقل حقوق الأرض إلى المستوطنين، إلا أنها قبلت الاستيلاء عليها، بل وقدمت دعماً في شكل حماية وبنى تحتية، تشمل تشييد الطرقات والسماح بربط المنازل التي بنيت على هذه الأراضي بالكهرباء والماء والصرف الصحي.

في حالة سدي بوعز، وهي بؤرة استيطانية أنشأت في 2002 دون تراخيص رسمية من الجيش الإسرائيلي، أصدرت السلطات قرار هدم لكنها لم تنفذه. وبدل ذلك، وفرت خدمات للمستوطنين الذين يعيشون في البؤرة الاستيطانية وسمحت ببناء كنيس هناك.²⁷ يوجد عرض لعقار من سدي بوعز على Airbnb يدعو الزبائن المحتملين إلى "تجربة شخصية في إسرائيل"، "وسط كروم العنب والبساتين والينابيع الطبيعية"، مع عناية خاصة بالأزواج، وتقديم ورشات فنية وحرفية.²⁸ بحسب سجلات قدمتها السلطات الإسرائيلية إلى كرم نافوت، فإن المكان يقع على أرض خاصة لفلسطينيين واستولى عليها مستوطنون إسرائيليون. طلبت هيومن رايتس ووتش معلومات وتعليقات من المضيف باستخدام منصة Airbnb، لكنه لم يردّ.

بين مارس/آذار ويوليو/تموز 2018، عرضت Airbnb 3 عقارات في مستوطنة عوفرا، كلها مبنية على أراض خاصة لفلسطينيين من قرية عين يبرود، بحسب سجلات الأراضي التي قدمتها الإدارة المدنية الإسرائيلية. لم تستحوذ السلطات الإسرائيلية رسمياً على الأرض، ولكنها

²⁵ لا تزعم هيومن رايتس ووتش وكرم نافوت أن مضيفي Airbnb و Bookings هم المسؤولون عن العروض الخاطئة. طلبت المنظمات من Airbnb و Booking.com، اللذان أنشأ وديران المنصتين، معلومات حول التسميات الجغرافية لعقارات المستوطنات، وتم إدراج رديهما في هذا التقرير.

²⁶ تأسست مستوطنتا عوفرا وميفو حورون بالكامل دون التراخيص اللازمة، بما فيها تلك التي بنص عليها القانون الإسرائيلي. انظر الهامش 23 من تقرير ساسون، بتسيلم، "مستوطنة عوفرا: مستوطنة غير قانونية"، ديسمبر/كانون الأول 2008، https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200812_ofra (تم الاطلاع في 20 يوليو/تموز 2018).

²⁷ "Sde Boaz" (in Hebrew), Settler's Council website, <http://www.myesha.org.il/?CategoryID=175&ArticleID=5594> (accessed July 25, 2018).

²⁸ انظر: <https://www.airbnb.com/rooms/20568355?location=Neve%20Daniel&s=dcUky0sO> (تم الاطلاع في 24 أغسطس/آب 2018).



صورة لمستوطنة عوفرا الإسرائيلية والطريق 60 وهي طريق سريعة إسرائيلية تعبر في وسط الضفة الغربية المحتلة، من قرية عين يبرود الفلسطينية شمال شرق رام الله. شيدت السلطات الإسرائيلية أجزاء من هذه الطريق ومستوطنة عوفرا على أراضي زراعية تابعة لعين يبرود. © 2018 هيومن رايتس ووتش

سمحت منذ سبعينات القرن الماضي للمستوطنين بالاستيلاء عليها وبناء مستوطنة عوفرا، التي يبلغ عدد سكانها اليوم 3600 نسمة.²⁹ لم تُتَح أي فرصة لأصحاب الأرض ليحصلوا على تعويض لأن طلب التعويض مشروط بوجود استيلاء رسمي أو قرار مصادرة.³⁰

تمتلك عائلة عوني شعيب (70 عاماً)، من سكان عين يبرود والرئيس السابق للمجلس المحلي (السلطة المحلية أو البلدية)، قطعة أرض بنيت فوقها العقارات المعروضة على Airbnb، كما توثقها سجلات الأراضي التي قدمتها السلطات الإسرائيلية والفلسطينية. قال لـ هيومن رايتس ووتش إن

²⁹ Israel Central Bureau of Statistics, "Population in Towns 2016" (in Hebrew),

http://www.cbs.gov.il/ishuvim/ishuv2016/short_index2016.xlsx (تم الاطلاع في 24 سبتمبر/أيلول 2018).

³⁰ لمزيد من المعطيات حول كيفية انشاء عوفرا، انظر بتسيلم، "مستوطنة عوفرا: مستوطنة غير قانونية". تعترف السلطات العسكرية بأن العديد من المنازل في عوفرا مبنية على أرض خاصة للفلسطينيين، وأنه لا يوجد تقسيم إداري واضح للمستوطنة، ما يعني أنه لا يمكن استصدار تصاريح بناء قانونية. وفي ردّها على عرائض من المحكمة تسعى إلى إلزامها بتطبيق قرارات الهدم ضدّ المنازل التي بنيت على أرض فلسطينية خاصة، قالت السلطات العسكرية إنها تنفذ أوامر الهدم بحسب الأولويات التي رسمتها، وأن وجود المنزل على أرض تم الاستيلاء عليها من فلسطينيين لا يعني بالضرورة هدمها، حتى وإن صدر بشأنها قرار هدم. كما تطور السلطات الإسرائيلية آليات ذات صيغة رجعية للترخيص للبناءات غير المرخص لها. انظر على سبيل المثال شيهادا ضدّ وزير الدفاع، HCJ 5023/08 (نشرت في 8 فبراير/شباط 2015)، الفقرة 7.

والده وأعمامه ورثوا الأرض من والدهم، الذي توفي في ثلاثينات القرن الماضي.³¹ راجعت هيومن رايتس ووتش شهادة ملكية صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية عام 1986 تؤكد أن أفراد عائلة شعيب هم أصحاب القطعة المذكورة. كانوا يستخدمون الأرض في زراعة القمح والشعير والحمص للاستهلاك الشخصي والاستجمام. قال شعيب إن العائلة مُنعت من الوصول إلى الأرض منذ بداية التسعينات. شيدت السلطات الإسرائيلية لاحقاً طريقاً سريعاً، الطريق 60، عبر أراضي عين يبرود منذ 1994، ففصلت القرية عن أراضيها الزراعية. ثم بنت السلطات في ما بعد سياجاً بين منازل القرويين وأراضيهم المحيطة بالجزء الشمالي من عوفرا. قال شعيب إن الجنود بدأوا في طلب تصاريح لدخول الأرض، وأعلنوا في بعض الأوقات الأرض "منطقة عسكرية مغلقة"، فمنعوا الفلسطينيين من الدخول إليها.

قال شعيب لـ هيومن رايتس ووتش إنه حاول سنة 1999 مع سكان آخرين من عين يبرود السير إلى قطعة أخرى من أراضيهِ احتجاجاً على بناء السلطات الإسرائيلية برج مراقبة على جزء منها، لكن الجنود طردوهم. وفي 2011 و2012 حاول مع بعض جيرانه مجدداً الوصول إلى قطعة الأرض المذكورة، لكن الجنود طردوهم مرة أخرى. قال شعيب إنه أظهر للجنود وثائق رسمية تؤكد أن والده هو صاحب الأرض، لكنهم منعه من المرور وقالوا إن الوثائق ليست كافية.

قال إنهم يستطيعون الوصول إلى قطعة أرض أخرى في المستوطنة في أوقات معينة من السنة، شرط تقديم وثيقة تسجيل الأرض إلى الجنود والالتفاف عبر برج المراقبة العسكري، لكنه لا يفعل ذلك. قال لـ هيومن رايتس ووتش: "لا أستطيع حراثة الأرض و زرع الأشجار هناك لأنني لن أستطيع زيارة الأرض إلا خلال 5 أيام بالسنة. نحتاج إلى رعاية أشجار الزيتون وسقيها كل أسبوع، ولكن ليس بوسعي فعل ذلك".

غادر شعيب عين يبرود بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 وعاش 17 عاماً في بورتو ريكو و15 عاماً في نيويورك. عمل بين 1968 و1970 في الجيش الأمريكي في الخدمة الفعلية في كوريا الجنوبية. وفي 1999، عاد إلى عين يبرود ليتحمل مسؤوليات عائلية بعد وفاة والده. ورغم أنه يحمل الجنسية الأمريكية وبطاقة هوية فلسطينية، إلا أن الأمر العسكري الإسرائيلي الذي يمنع حاملي بطاقات الهوية الفلسطينية من دخول المستوطنات ينطبق عليه، وخلافاً للمواطنين الأمريكيين من غير الفلسطينيين، لا يُسمح له بالوصول إلى عقارات Airbnb المبنية على أرضه أو أي عقارات أخرى معروضة في المستوطنات.³² قال إنه لا يستخدم Airbnb، ولكن لما أطلعت باحثة هيومن رايتس ووتش على العقار المعروض على Airbnb والمبني على أرضه تفاجأ قائلاً: "أشعر بالاستياء، أن يحتل أحدهم أرضك، فذلك غير قانوني. أما أن يبني أحدهم منزلاً على أرضك ويقوم بتأجيرها ليجني منه الأرباح، فذلك الظلم بعينه".

طلبت هيومن رايتس ووتش معلومات وتعليقات من المضيف في العقار المعروض على Airbnb والمبني على أرض شعيب، باستخدام منصة التراسل الخاصة بـ Airbnb، لكنه لم يرد. حصلت كرم ناڤوت على صور جوية التقطت على مدى 18 عاماً تؤكد أن العقار المعني بُني في 2006 أو 2007 كجزء من عملية توسيع عوفرا التي انطلقت في 1999. حتى سبتمبر/أيلول 2018، كان العقار معروضا بشكل خاطئ على أنه في "القدس، محافظة القدس، إسرائيل".

2. أراضٍ أعلنتها الدولة ملكاً لها

هناك 65 عقاراً معروضاً على Airbnb يقع على أراضٍ أعلنتها السلطات ملكاً للدولة، أغلبها في مطلع الثمانينات. كما دُكر سابقاً، عمدت السلطات العسكرية الإسرائيلية حتى 1979 إلى

³¹ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عوني شعيب، عين يبرود، 7 يوليو/تموز و3 أغسطس/آب 2018.
³² تمتلك السلطات الإسرائيلية سجلاً خاصاً بالفلسطينيين، يحدد من يُعتبر من سكان غزة أو الضفة الغربية ومن يحصل على بطاقة هوية. تعامل السلطات الأشخاص الموجودة أسماؤهم في السجل كـ فلسطينيين وتطبق القانون بصرف النظر عما إذا كانوا يحملون جنسيات أخرى.

الاستيلاء على أراض كانت تعترف بأنها ملكية خاصة لأغراض "عسكرية"، لكنها استخدمتها في ما بعد لبناء مستوطنات للمدنيين الإسرائيليين. كانت السلطات الإسرائيلية تزعم في ذلك الوقت أن السماح للمدنيين بالاستيطان في الأراضي المحتلة يحقق هدفاً أمنياً أو عسكرياً، وهو توسيع غير قانوني لسلطتها المحددة بموجب القانون الإنساني الدولي، الذي يسمح بالاستحواذ المؤقت على الأرض لأسباب عسكرية محددة وملموسة فقط، ويحظر نقل مدنيي سلطة الاحتلال إلى المناطق المحتلة. في 1979، أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا حكماً في قضية "إيلون مورخ" حدّ من قدرة السلطات على بناء منازل استيطانية على الأراضي الخاصة للفلسطينيين.³³ رداً على ذلك، وضعت السلطات آلية جديدة للاستحواذ على أراضي المستوطنات تمثلت في إعلان 750 ألف دونم (75 ألف هكتار)، أو 13 بالمئة من الضفة الغربية – باستثناء القدس الشرقية، "أراض للدولة"، للاستخدام العام في الضفة الغربية.³⁴

تم تحديد هذه الأراضي من خلال تصنيف فضفاض يشمل أيضاً أراض خاصة أعادت إسرائيل تصنيف وضع الملكية الخاص بها.³⁵ قامت السلطات بذلك باعتماد تفسير مآكر لقانون الأراضي العائد إلى الحقبة العثمانية، كان يحدد حقوق الملكية لبعض أنواع الأراضي الزراعية، البعيدة عن القرى، استناداً إلى زراعتها بشكل مستمر ومعقول بحسب الظروف.³⁶ وبعد إجراء مسح متسرع وملء بالأخطاء، استخدمت السلطات الإسرائيلية القانون لإعلان الأراضي القريبة من القرى تابعة للدولة، وشملت الأراضي التي كانت تُزرع ولكن ليس بشكل مكثف، والأراضي التي قدّم فلسطينيون مطالب للإقرار بأنهم أصحابها باعتماد آليات غير رسمية تُستخدم لتحديد الملكية في الضفة الغربية، وحيث كانت أغلب الأراضي غير مسجلة في السجل الرسمي. على سبيل المثال، أعلنت السلطات في بعض الأحيان أراض كان أصحابها الفلسطينيون يدفعون عليها ضرائب للسلطات الأردنية كأراضي دولة، وهو إثبات للملكية في ظل عدم وجود سجل رسمي للأراضي. لم تقدّم السلطات الإسرائيلية فرصة كافية لأصحاب الأراضي ليعترضوا على تغيير صيغتها.³⁷

لم تكتف إسرائيل بتوزيع أراضي الدولة بشكل غير قانوني ليستخدمها المدنيون، بل فعلت ذلك بطريقة تمييزية. بحسب معلومات قدمها الجيش الإسرائيلي لمنظمة "بيمكوم" الإسرائيلية و"جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" – منطمتان غير حكوميتين – منحت السلطات ما يقارب نصف أراضي الدولة في الضفة الغربية،³⁸ حوالي 700 ألف دونم (70 ألف هكتار)، للاستخدام المدني الإسرائيلي، وبدرجة أولى للمستوطنات.³⁹ في المقابل، حسب معلومات قدمها الجيش الإسرائيلي في يوليو/تموز 2018، تشير إلى أن السلطات الإسرائيلية خصصت 1,625 دونم فقط (163 هكتار) للاستخدام الفلسطيني، 80 بالمئة منها كانت في شكل "تعويض" على الأراضي

³³ Dweikat et al. v. Government of Israel et al., HCJ 390/79, Piskei Din 34(1) 1.

³⁴ احتسبت كرم نافوت مساحة الأرض التي اعتُبرت تابعة للدولة بالاعتماد على معطيات الخريطة التي وفرتها الإدارة المدنية الإسرائيلية.

³⁵ هيومن رايتس ووتش، تجارة الاحتلال، ص 71. بتسيلم، "جميع الوسائل مشروعة: سياسة الاستيطان في الضفة الغربية"، يوليو/تموز 2010،

³⁶ بتسيلم، "سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية"، مايو/أيار 2002، يوليو/تموز 2018)، ص 25. https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201007_by_hook_and_by_crook (تم الاطلاع في 21

³⁷ بتسيلم، "سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية"، مايو/أيار 2002، يوليو/تموز 2018)، ص 51. https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab (تم الاطلاع في 25 يوليو/تموز 2018).

³⁸ السابق. بعد السيطرة على الضفة الغربية في 1967، جمّدت السلطات العسكرية الإسرائيلية تسجيل الأراضي، فمنعت أصحابها من تسجيل أراضيهم في السجل الرسمي.

³⁹ المساحة الإجمالية للأرض تشمل الأراضي التي أعادت السلطات العسكرية الإسرائيلية تصنيفها، وأرض كانت صنفها كملك للدولة قبل الاحتلال الإسرائيلي في 1967.

Information Sheet: Allocation of State Land in the OPT, "Association of Civil Rights in Israel, April 23, 2013, ³⁹ <https://www.acri.org.il/en/2013/04/23/info-sheet-state-land-opt/> (تم الاطلاع في 25 يوليو/تموز 2018).

التي خصصت للمستوطنات، وأراض بديلة عن الأراضي التي كان يعيش عليها البدو الفلسطينيون قبل عملية التهجير القسري التي تعرضوا لها.⁴⁰

حتى 10 أغسطس/آب 2018، كان كل من Booking.com و Airbnb تقدمان عقارا للإيجار في مستوطنة هار أدار الإسرائيلية.⁴¹ بحسب سجلات الإدارة المدنية الإسرائيلية، أعلنت السلطات الإسرائيلية الأرض التي بُنيت عليها الشقة، التي كانت جزءا من قرية بدو الفلسطينية، أرضا للدولة، ثم منحتها لمستوطنة هار أدار، المخصصة للإسرائيليين فقط. يُقدّم موقع Booking.com الإلكتروني الشقة على أنها "مثالية للأزواج وكذلك المغامرين الذين يسافرون بمفردهم والمسافرين لأسباب تتعلق بالأعمال والعائلات (التي لديها أطفال)... في موقع ممتاز لاستكشاف إسرائيل".

وكمثال آخر، تقع 3 من العقارات المعروضة على Airbnb والموجودة على أرض أعلنتها الدولة ملكا لها في جزء من الأراضي الزراعية التابعة لقرية جالود الفلسطينية، لكن Airbnb تقدمها على أنها داخل إسرائيل. يعد الإعلان الزبائن بـ "غرفة ضيوف مريحة" وتجربة "فنية وثقافية" في مكان قرب "مصنع للخمر، وقرب شيلوه القديمة والسامرة"، مع خيار تقديم وجبات الفطور وورشات الحرف اليدوية والطب البديل مقابل مبالغ إضافية.

قابلت هيومن رايتس ووتش محمود إبراهيم، من سكان جالود الذي تملك عائلته أرض زراعية أعلنت إسرائيل بعضها أرض للدولة فصاروا ممنوعين من الوصول إليها، وتحدثت إلى محامية تمثل العائلة في الإجراءات القانونية المتعلقة باسترجاع الأرض.⁴²

رغم أن عائلة إبراهيم ليست هي التي تملك الأرض التي بنيت عليها العقارات المعروضة في Airbnb و Booking.com، إلا أن تجربتها تبرز كيف تستولي السلطات الإسرائيلية على الأملاك الخاصة عبر إعلانها ملكا للدولة، وكيف تتسبب المستوطنات في منع الوصول إلى الأراضي الخاصة التي لم يتم الاستيلاء عليها. ورث والد إبراهيم وأعمامه مئات الدونمات (عشرات الهكتارات) من الأرض قرب ما بات يعرف بالبويرة الاستيطانية إيش كوديش، لكن لا توجد معلومات على أنها معروضة للإيجار على Airbnb و Booking.com. قال إبراهيم إن السلطات الإسرائيلية أعلنت في 1991 جزءا من أرض عائلته ملكا للدولة. ورغم أن السلطات الإسرائيلية اعترفت بوقوع خطأ عندما أعلنت جزءا على الأقل من الأرض ملكا للدولة، إلا أنها لم تتح لهم بعد إمكانية الوصول إليها، بحسب محاميته قمر مشرقي.⁴³ أشار إبراهيم إلى قطع أخرى من أرض العائلة لم تعلنها إسرائيل ملكا للدولة، لكن صاروا ممنوعين الوصول إليها بحكم الأمر الواقع، بسبب التهديد بالعنف والعنف الفعلي الذي يمارسه المستوطنون الذين يسكنون قريبا. كان جده يزرع الأرض قمحا وحمصا وشعيرا ويبيع المحاصيل، لكن لم يعد بإمكان العائلة الانتفاع من الأرض لأنها ممنوعة من الوصول إليها.

⁴⁰ Peace Now, "State Land Allocation in the West Bank – for Israelis Only," July 17, 2018, <http://peacenow.org.il/en/state-land-allocation-west-bank-israelis> (تم الاطلاع في 25 يوليو/تموز 2018).

⁴¹ انظر: https://www.booking.com/hotel/il/apartment-on-hagay.en-gb.html?aid=304142;label=gen173nr-1FCAEoggJCAIHYSdNYBHIFdXNfbnmIAQGYATHCAQp3aW5kb3dzIDEwyAEM2AEb6AEB-AEckglBeagCAw;sid=910a4686b9869e4a806066167f702719;dest_id=900056706;dest_type=city;dist=0;group_adults=2;group_children=0;hapos=1;hpos=1;no_rooms=1;room1=A;sb_price_type=total;sreepoch=1532466385;srfid=db3a904dc79f79ce8afd2f636a2eea79b668b805X1;srpvid=8f6d9468c906010c;type=total;ucfs=1&#hotelTmpl (تم الاطلاع في 9 أغسطس/آب 2018); انظر أيضا: <https://www.airbnb.com/rooms/17330670> (تم الاطلاع في 18 سبتمبر/أيلول 2018). طلبت

هيومن رايتس ووتش ردا وتعليقا من صاحب العقار، لكنه لم يرد. يجب التنويه إلى أن جزءا من مستوطنة هار أدار يمرّ قرب الخط الأخضر ثم يدخل إسرائيل، بحسب Airbnb، إلا أن هذا العقار موجود في جزء هار أدار التي تقع داخل الضفة الغربية.

⁴² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمود إبراهيم، جالود، 26 يوليو/تموز 2018 و 12 أغسطس/آب 2018.

⁴³ مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع قمر مشرقي، 30 أغسطس/آب 2018.

3. بيع الأراضي المزعوم

هناك ما لا يقل عن 5 عقارات مبنية في المستوطنات ومعروضة على Airbnb في مستوطنات هاشمونايم، ألون شفوت، ورفاف، وجميعها مبنية على أراضٍ تقول سجلات الجيش الإسرائيلي إنها بيعت بشكل مباشر أو غير مباشر للوحدات الاستيطانية الإسرائيلية. لكن يبقى من شبه المستحيل التأكد من صحة صفقات البيع هذه، لأن الاحتياك في بيع الأراضي شائع في الضفة الغربية، وتسهيله سياسات الجيش الإسرائيلي التي تصعب على أصحاب الأرض التأكد مما إذا كانت شركات وهمية قد احتالت في بيع أراضيهم، والوصول إلى هذه الأراضي لمعرفة ما إذا كان هناك من يستخدمها.⁴⁴ بموجب القانون العسكري، فإن المعطيات المتعلقة بتسجيل الأرض وعمليات البيع تبقى سرية. وحتى في الحالات التي قام فيها أصحاب الأرض أنفسهم ببيع الأراضي التي كانت ملكاً لهم في المستوطنات، فإن هذه العمليات قد تكون تمت قسرياً لأنهم يستطيعون في أفضل الحالات الوصول إليها بشكل مقيد، إن استطاعوا أصلاً.

في المحصلة، وبالإضافة إلى المساهمة في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، فإن تأجير عقارات على أرض خاصة، أعلنتها الدولة ملكاً لها، أو أراضٍ يُفترض أنها بيعت للمستوطنات، وهو أمر ينطبق على 88 عقاراً من أصل 139 معروضين على Airbnb و15 من أصل 26 معروضين على Booking.com، يثير مخاوف بشأن المشاركة في أعمال النهب لأن الشركتين تجنيان موارد – في شكل جزء من رسوم الإيجار – دون موافقة مستنيرة وطوعية من أصحاب الأرض.

4. الأراضي المسجلة للدولة، الأوقاف، والأراضي التي كانت ملكاً لليهود قبل 1948

هناك ما لا يقل عن 35 عقاراً معروضاً على Airbnb تم بناؤها على أرض كانت خاضعة لإدارة السلطات الأردنية، وتنتمي إلى واحدة من الفئات الثلاث التالية: أراضٍ كانت مسجلة على أنها ملك عام (للدولة) قبل 1967 (عقاراً)، أراضٍ يديرها صندوق الوقف الإسلامي الأوقاف (عقاراً اثنان) وأراضٍ كانت ملكاً لليهود قبل تأسيس إسرائيل في 1948 ثم استولت عليها السلطات الأردنية التي مارست الوصاية عليها حتى 1967 (6 عقارات).⁴⁵ وحتى في الحالات التي تكون فيها العقارات المعروضة على Airbnb على أرض ليست خاصة، فإن تأجيرها لتحقيق فوائد للمستوطن يُسهّل العمل غير القانوني المتمثل في نقل السكان المدنيين الإسرائيليين إلى المناطق المحتلة، وتنتج عنه انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، تشمل تقييد الوصول إلى الأراضي الخاصة المجاورة.

تضليل الزبائن

العديد من عروض الإيجار توهم الزبائن بأن العقارات الموجودة في المستوطنات تقع داخل إسرائيل. لكن يبدو أن Airbnb لم تعد منذ 2017 تعرض المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على أنها تقع داخل إسرائيل عند استخدام محرك البحث على موقعها أو العنوان الرئيسي للعرض الخاص بالعقار الموجود في المستوطنات.⁴⁶ غير أن Airbnb تحدد بالنسبة إلى 59 من أصل 139 عقاراً معروضين على موقعها، إلى أن مواقع هذه العقارات في داخل إسرائيل ضمن القسم المتعلق بـ "الحي" المصاحب للعرض، الذي تقدم فيه Airbnb معطيات خاصة بالعقار وخريطة تحدد موقعه التقريبي. هناك 5 عقارات، منها اثنان لا تقدمها Airbnb على أنها داخل إسرائيل، زاد إليها

⁴⁴ بتسليم، سلب الأراضي، ص 62-63.

⁴⁵ أن تكون الأرض على ملك شخص يهودي (أو ورثته) لا يغيّر من صيغتها كأرض محتلة، ولا تستطيع إسرائيل نقل سكانها إلى هناك لمجرد أنهم يهود أيضاً. قد يكون لورثة أصحاب الأرض ما يثبت ملكيتها، وذلك لا يمنح الدولة سلطة على الأرض.

⁴⁶ اعتماداً على مقارنة أجرتها هيومن رايتس ووتش مع عروض من 2016، لاحظ ممثلو Airbnb أيضاً في اجتماع 24 أغسطس/آب أنهم يعملون على هذه المسألة وأدخلوا تغييرات على كيفية ظهور عروض الضفة الغربية.

المضيفون أوصافاً تؤكد أنها داخل إسرائيل، مثل أن العقار يقع "في قلب إسرائيل"، بينما يوجد العقار في مستوطنة هاشمونييم.⁴⁷ وفي ما يخص العرض المتعلق بالغازار، وهو جزء من المجمع الاستيطاني "غوش عتصيون"، قام باحث هيومن رايتس ووتش بحجز العقار، فأرسلت له Airbnb تأكيد حجز يذكر على وجه الخطأ أن عنوان العقار هو "الغازار، غوش عتصيون، إسرائيل".

قال المضيف في هاشمونييم لـ هيومن رايتس ووتش، عبر منصة Airbnb، إن الضفة الغربية كانت في أغلبها عبر التاريخ يهودية، وإن المستوطنات مفيدة للفلسطينيين لأنها توفر لهم الوظائف وتحقق لهم نمواً اقتصادياً. وفي ردّه على سؤال حول سبب عرض العقار على أنه داخل إسرائيل، قال إن هاشمونييم جزء من إسرائيل ولا تقع داخل الضفة الغربية. ولما طُلب منه توضيح ذلك، باعتبار أن هاشمونييم جزء من الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في 1967، المعروفة دولياً بالضفة الغربية وتُسمى "يهودا والسامرة" من قبل الكثير من الإسرائيليين، قال إن هيومن رايتس ووتش ارتكبت خطأ، وإن هاشمونييم لم تكن ضمن المناطق التي تم الاستيلاء عليها في 1967.

رغم أن وضع مستوطنات الضفة الغربية، بما في ذلك هاشمونييم موضع تنازع بالنسبة للسلطات الإسرائيلية، إلا أن حقيقة أن هاشمونييم جزء من الضفة الغربية، واستولت عليها إسرائيل في 1967، غير متنازع عليه بالنسبة إليها.

حتى 25 يوليو/تموز 2018، كانت أغلب العقارات الموجودة على Booking.com – 15 من 26 – معروضة بشكل خاطئ على أنها داخل إسرائيل. على سبيل المثال، هناك عقار في مستوطنة كوخاف يعقوب معروض على أنه في "كوخاف يعقوب، القدس، 90622، إسرائيل"،⁴⁸ والحقيقة أن كوخاف يعقوب ليست في القدس وليست داخل إسرائيل أصلاً. كما يوجد عقار يقع في مستوطنة كفار عتصيون بالضفة الغربية، لكنه معروض على أنه في كفار عتصيون، 9091200، إسرائيل.⁴⁹ في بعض الحالات، يتم ذكر الشارع بشكل دقيق داخل المستوطنة، لكن تُذكر المستوطنة على أنها داخل إسرائيل. وفي حالات أخرى، يتم ذكر الشارع بشكل غير دقيق على أنه داخل إحدى البلدات الفلسطينية، ويتم ذكر البلدة الفلسطينية بشكل غير دقيق أيضاً على أنها داخل إسرائيل. في 9 عروض، تم ذكر العقارات بدقة على أنها تقع داخل "مستوطنة إسرائيلية".

عقب الجدول الإعلامي حول كيفية عرض Booking.com للعقارات في القدس، وبعد أن راسلت هيومن رايتس ووتش Booking.com بشأن عروض عقارات المستوطنات، تم تصحيح 10 من أصل 15 عرضاً مصنفاً بشكل خاطئ بإضافة أنها توجد في مستوطنة إسرائيلية، بحسب مراجعة الموقع الإلكتروني في 9 أغسطس/آب 2018. وبعد هذا التغيير، تم تصحيح عدد من العروض، وتم عرض أحد العقارات على أنه داخل قرية فلسطينية كانت قد ذُكرت سابقاً على أنها مستوطنة إسرائيلية. على سبيل المثال، تم في الفترة بين 25 يوليو/تموز و9 أغسطس/آب 2018، تغيير العنوان الخاص بعقار في معاليه أدوميم من إسرائيل إلى "أبو ديس، 98490، مستوطنة إسرائيلية"، رغم أن أبو

⁴⁷ انظر: <https://www.airbnb.com/rooms/3269949?s=a3MhAhPk> (تم الاطلاع في 26 يونيو/حزيران 2018).

⁴⁸ انظر: https://www.booking.com/hotel/il/syhr.html?aid=304142;label=gen173nr-1FCAEoggJCAIhYSDNYBHIFdXNfbnmIAQGYATHCAQp3aW5kb3dzIDEwyAEM2AEB6AEB-AEckgIBeagCAw;sid=910a4686b9869e4a806066167f702719;atlas_src=sr_iw_btn;dist=0;group_adults=1;group_children=0;no_rooms=1;room1=A;sb_price_type=total&type=total& (تم الاطلاع في 9 أغسطس/آب 2018). الأرقام تدل على الرقم البريدي للمستوطنة. نفس العقار معروض أيضاً على Airbnb، وهناك عقار معروض أيضاً بشكل خاطئ على أنه داخل إسرائيل، <https://www.airbnb.com/rooms/24722824> (تم الاطلاع في 18 سبتمبر/أيلول 2018).

⁴⁹ انظر: https://www.booking.com/hotel/il/byt-hrkh-kpr-tsyvn.en-gb.html?aid=304142;label=gen173nr-1FCAEoggJCAIhYSDNYBHIFdXNfbnmIAQGYATHCAQp3aW5kb3dzIDEwyAEM2AEB6AEB-AEckgIBeagCAw;sid=ba28bc7e9da56ae681353069c872ceab;atlas_src=sr_iw_btn&group_adults=2&group_children=0&no_rooms=1&room1=A%2CA&sb_price_type=total&type=total& (تم الاطلاع في 9 أغسطس/آب 2018). الأرقام تدل على الرقم البريدي للمستوطنة. طلبت هيومن رايتس ووتش رداً وتعليقاً من المضيف، لكنه لم يرد. لا تزعم هيومن رايتس ووتش وكرم ناقت أن الضيفين هم المسؤولون عن العرض الخاطئ.

ديس هي بلدة فلسطينية قريبة من – وليست داخل – معاليه أدوميم، والرمز البريدي لهذه الأخيرة هو 98490⁵⁰ بعبارة أخرى، مازالت العديد من عروض Booking.com مضللة، ففي هذه الحالة الأخيرة تم ذكر بلدة فلسطينية على أنها جزء من مستوطنة إسرائيلية.

لم يتطرق ردّ Booking.com إلى هيومن رايتس ووتش إلى طلب شرح سبب تغيير التسميات الجغرافية.

مستوطنات القدس الشرقية

تقدّم كلّ من Airbnb و Booking.com أيضاً عروضاً في مستوطنات القدس الشرقية، وهي جزء من الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل في 1967 وضمتها عملياً في 1980. لا يعترف المجتمع الدولي بهذا الضمّ، وتبقى القدس الشرقية أرضاً محتلة كما تُقرّ بذلك "محكمة العدل الدولية"، وهي منطقة خاضعة إلى حظر نقل مدنيي سلطة الاحتلال إليها.⁵¹ غير أن إسرائيل تتعامل مع القدس الشرقية على أنها جزء منها ومختلفة قانوناً عن الضفة الغربية، إذ مكنت وشجعت حوالي 215 ألفاً من مدنييها على الانتقال إليها، وأنشأت مستوطنات غير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي.⁵²

في القدس الشرقية، كما في باقي الضفة الغربية، تدعم السلطات الإسرائيلية وتسهّل المستوطنات الخاصة باليهود بينما تعرقل نمو الفلسطينيين وتميّز ضدهم في توزيع الموارد الخاصة بالتعليم وخدمات الصحة والبنية التحتية والخدمات الحكومية. يشكل الفلسطينيون 37 بالمئة من سكان بلدية القدس، التي تشمل القدس الشرقية المحتلة. يهدف المخطط الرئيسي الذي وضعته الحكومة الإسرائيلية للبلدية بشكل علني إلى "المحافظة على أغلبية يهودية هامة في المدينة".⁵³ ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت إسرائيل نظاماً مزدوجاً تُعامل به الفلسطينيين بطريقة مختلفة وغير عادلة. على سبيل المثال، نقلت السلطات بشكل غير قانوني آلاف المواطنين الإسرائيليين إلى القدس الشرقية في حين رفضت معظم خطط التنظيم العمراني للأحياء الفلسطينية بطريقة تسمح بحصول نمو طبيعي. وجد الفلسطينيون أنفسهم دون أي خيار سوى بناء منازلهم وتوسيعها دون تراخيص، فصارت هذه المنازل مهددة بالهدم. كما ألغت إسرائيل إقامة 14,630 مقدسي منذ 1967 على الأقل، جميعهم فلسطينيون، في انتهاك للحظر المفروض على ترحيل السكان الذين يعيشون تحت الاحتلال.⁵⁴

تساهم الشركات التجارية العاملة في المستوطنات الكائنة في القدس الشرقية في انتهاكات القانون الإنساني الدولي، بالضبط كما تفعل شركات المستوطنات في باقي الضفة الغربية. ولكن الظروف المحيطة بالأنشطة التجارية في القدس الشرقية تختلف نوعاً ما عن أنشطة باقي الضفة الغربية، ويعود ذلك جزئاً إلى أنه يُسمح لسكان القدس الشرقية بدخول مستوطنات القدس الشرقية، وفي العديد من الأحيان بإمكانهم الاستفادة من النشاط التجاري الذي يحصل هناك. لا توجد أي قوانين أو نقاط تفتيش قد تمنعهم من الإقامة في عقار معروض على Airbnb في أي

⁵⁰ انظر: https://www.booking.com/hotel/il/dyrh-bm-lh-dvmym.en-gb.html?aid=304142;label=gen173nr-1FCAEoggJCAIhYSDNYBHIFdXNfbnmIAQGYATHCAQp3aW5kb3dzIDewyAEM2AEB6AEB-AECkgIBeagCAw;sid=ba28bc7e9da56ae681353069c872ceab;atlas_src=sr_iw_btn&group_adults=2&group_children=0&o_rooms=1&room1=A&sb_price_type=total&type=total&

(تم الاطلاع في 9 أغسطس/آب 2018).
⁵¹ محكمة العدل الدولية، موقف استشاري حول العواقب القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 9 يوليو/تموز 2004.

⁵² Peace Now, "The Population of Jerusalem," <http://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/jerusalem> (تم الاطلاع في 30 يوليو/تموز 2018).

⁵³ "إسرائيل تجرد المقدسيين من إقامتهم"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 8 أغسطس/آب 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/08/08/307601>

⁵⁴ السابق.

مكان في المدينة. لكن في المقابل تبقى معظم القدس وكل مستوطنات القدس الشرقية ممنوعة على الفلسطينيين الذين يعيشون في باقي القدس الشرقية وغزة من دون تصاريح خاصة. لا يحلل هذا التقرير بعمق نشاط Airbnb و Booking.com في مستوطنات القدس الشرقية، لكن الشركتين تتحملان مسؤولية ضمان ألا يُسهل أي نشاط داخل القدس الشرقية تواجد المستوطنين الإسرائيليين في باقي الضفة الغربية.

في وقت ما في 2017 أزال Airbnb على ما يبدو التسمية الجغرافية لمدينة القدس بأكملها، بجزائها الغربي والشرقي، فلم تعد المدينة مذكورة على أنها داخل إسرائيل. لكن Airbnb لم تُضف أي تسمية توضح للزبائن ما إذا كانت العروض موجودة في مستوطنات إسرائيلية بالقدس الشرقية أو في أحياء إسرائيلية بالقدس الغربية أو في أحياء فلسطينية في القدس الشرقية. وبالفعل، هناك عقار معروض على Airbnb وموجود في مستوطنة راموت في القدس الشرقية، لكن توجد معلومة خاطئة تقول إنه في القدس الغربية، وتُعلم الزبائن المحتملين بأنه "لا يوجد عرب هناك".⁵⁵ اتصلت هيومن رايتس ووتش بصاحب هذا العرض عبر منصة Airbnb، فقال إنه أزال التعليق عن العرب بطلب من Airbnb. قال إن التسمية الجغرافية للمكان الذي يوجد فيه العقار هي "مسألة سياسية"، ولكن "جميع السكان يهود، وأغلبهم مدنيون... والعرب لا يعيشون هنا". قال إنه مجرد مقدم خدمات للضيوف، لكنه مستعد ليعرف أكثر عن الآثار الحقوقية للمستوطنات. قال: "أنا شخص عادي ولا يمكنني التأثير على مصير البلاد".

⁵⁵ العرض متوفر على: <https://www.airbnb.com/rooms/5518981?location=Ramot%2C%20Jerusalem&s=euiberpg> (تم الاطلاع في 28 يوليو/تموز 2018)، لكن عبارة "لا يوجد عرب هنا" أزيلت في وقت ما بعد 3 أبريل/نيسان 2018. توجد صورة للعرض في الملف لدى محرري التقرير. يوجد العقار داخل مستوطنة راموت ب، التي تحاذي الخط الأخضر الذي يفصل بين إسرائيل والضفة الغربية، لكن العقار يوجد على الجانب الفلسطيني من الخط الأخضر، داخل الضفة الغربية.

١١. لماذا تساهم عروض الإيجار في المستوطنات في انتهاكات القانون الدولي

رغم أن الحكومة الإسرائيلية تتحمل المسؤولية الأساسية عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المتعلقة بمستوطنات الضفة الغربية، إلا أن الشركات التجارية تتحمل أيضاً مسؤولية عدم المساهمة في هذه الانتهاكات، كما نصّت على ذلك المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وهو معيار خاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومقبول على نطاق واسع. وثقت هيومن رايتس ووتش سابقاً كيف تساهم الشركات التجارية في المستوطنات الإسرائيلية في حصول انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتستفيد منها: تقع المستوطنات على أراض تم الاستيلاء عليها بطريقة غير قانونية، وتستغل الموارد الطبيعية التي يملكها الشعب الفلسطيني في المنطقة وتوزعها بطريقة تمييزية لصالح الإسرائيليين، وهي جزء من نظام تمييزي يقدم مزايا للشركات الإسرائيلية ويمنع تطور الشركات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والبنى التحتية الفلسطينية.⁵⁶ يُعتبر نقل السكان المدنيين لسلطات الاحتلال إلى المناطق المحتلة جريمة حرب، وكذلك ترحيل أو نقل أي جزء من سكان هذه المناطق إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.⁵⁷ والمستوطنات التي أنشئت نتيجة لعمليات نقل السكان غير القانونية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقيود المفروضة على حرية تنقل الفلسطينيين، والاستيلاء غير القانوني على أراضيهم، وهدم منازلهم وتشريدهم.

تعتمد الشركات التجارية في المستوطنات – وتستفيد من – المصادرة غير القانونية لأراضي الفلسطينيين ومواردهم التي تقوم بها السلطات العسكرية الإسرائيلية، وتساهم في تحسين أوضاع المستوطنات وتطورها.⁵⁸ كما تستفيد الأنشطة التجارية المتعلقة بالمستوطنات بشكل مباشر من سياسات إسرائيل التمييزية المتعلقة بالتخطيط وتقسيم المناطق، وتوزيع الأراضي

⁵⁶ هيومن رايتس ووتش، تجارة الاحتلال: كيف تسهم الأعمال التجارية بالمستوطنات في انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين، <https://www.hrw.org/ar/node/285401/%29>.

⁵⁷ نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، A/CONF.183/9، 17 يوليو/تموز 1998، دخل حيز النفاذ في 1 يوليو/تموز 2002، المواد (2)(ب)(viii) و(2)(أ)(vii). تقول الحكومة الإسرائيلية إن منع نقل السكان المدنيين إلى الأراضي المحتلة ينطبق على النقل القسري، وليس على الوضع الذي ينتقل فيه المدنيون بمحض إرادتهم إلى الأراضي المحتلة. انظر: وزارة الشؤون الخارجية، "المستوطنات الإسرائيلية والقانون الدولي"، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

الاطلاع في 13 أغسطس/آب 2018). يرفض المجتمع الدولي هذه التبريرات ويعتبر المستوطنات خرقاً للقانون الدولي. انظر، على سبيل المثال، محكمة العدل الدولية، موقف استشاري حول عواقب بناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 9 يوليو/تموز 2004، الفقرة 120. قرار مجلس الأمن الدولي رقم 265، Doc No. s/res/265، 1 أبريل/نيسان 1969؛ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 542، Doc No. s/res/452، 20 يوليو/تموز 1979؛ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334، Doc No. s/res/2334، 23 ديسمبر/كانون الأول 2016.

⁵⁸ هيومن رايتس ووتش: انفصال وانعدام للمساواة: معاملة إسرائيل التمييزية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ديسمبر/كانون الأول 2010، <https://www.hrw.org/ar/report/2010/12/19/256166>؛ كرم نافوت، "علي بابا: الإشهار على أراضي دولة في محيط مستوطنة عيلي يوم 2017/3/30"، يناير/كانون الثاني 2018، <https://www.keremnavot.org/aralibaba> (تم الاطلاع في 10 مارس/آذار 2018)؛ بتسيلم، "سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية"، مايو/أيار 2002، https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab (تم الاطلاع في 10 مارس/آذار 2018)؛ بتسيلم، "جميع الوسائل مشروعة: سياسة الاستيطان في الضفة الغربية"، يوليو/تموز 2010، https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201007_by_hook_and_by_crook (تم الاطلاع في 10 مارس/آذار 2018).

والموارد الطبيعية، والحوافز المالية، والوصول إلى المرافق والبنى التحتية.⁵⁹ تُبرز معلومات قدمتها السلطات العسكرية الإسرائيلية لمنظمة "السلام الآن" الإسرائيلية في يونيو/حزيران 2018 أنه ومن أصل 676 ألف دونم (67,600 هكتار) مما يُسمى "الأراضي العامة" التي خصصتها السلطات للاستخدام المدني في الضفة الغربية، هناك 99.7 بالمئة أو 674,459 دونم (67,446 هكتار) حُصصت للاستخدام المدني الإسرائيلي، لا سيما للمستوطنات، بينما خصصت 1,625 دونم (163 هكتار) فقط أو 0.25 بالمئة للفلسطينيين،⁶⁰ الذين يُشكلون نحو 88 بالمئة من مجموع سكان الضفة الغربية.⁶¹ تتسبب هذه السياسات في وضع سيئ جدا للفلسطينيين مقارنة بالمستوطنين، وتخلق بيئة قسرية تدفع الكثير منهم إلى الانتقال إلى مكان آخر.⁶² يقدّر البنك الدولي أن القيود المفروضة على النمو الاقتصادي الفلسطيني والبناء في المنطقة "ج" بمفردها، حيث توجد أغلب المستوطنات،⁶³ بما فيها المستوطنات التي توجد فيها عروض الإيجار المذكورة في هذا التقرير، تتسبب في خسائر للاقتصاد الفلسطيني بقيمة 3.4 مليار دولار سنويا، أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الفلسطيني.⁶⁴

تفرض المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على الشركات التجارية توخي العناية اللازمة للتأكد مما إذا كانت أنشطتها تساهم في – وتستفيد من – الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني الدولي. واستنادا إلى أبحاث معمقة أجريت في السابق، تعتقد هيومن رايتس ووتش وكرم نافوت أن بذل العناية الواجبة سيُظهر أن الأعمال التجارية التي تتم في المستوطنات الإسرائيلية أو المتصلة بها، أو التي تتم مع شركات في المستوطنات، تساهم في حصول انتهاكات حقوقية لا تستطيع الشركات تخفيفها أو تجنبها مادامت منخرطة في هذه الأعمال لأنها تشارك في تشغيل وتوسيع المستوطنات التي تنتهك القانون الدولي.⁶⁵ ولذلك تعتقد هيومن رايتس ووتش وكرم نافوت أن التزام الشركات التجارية بمسؤولياتها في مجال حقوق

⁵⁹ Bimkom, "The Prohibited Zone: Israel's Planning Process in Palestinian Villages in Area C," June 2008, <http://bimkom.org/eng/wp-content/uploads/ProhibitedZone.pdf> (تم الاطلاع في 10 مارس/آذار 2018)؛ B'Tselem, "Thirsty for a Solution – Resolving the Water Crisis in the West Bank in the Occupied Territories and its Resolution in the Final-Status Agreement," July 2000, https://www.btselem.org/Download/200007_Thirsty_for_a_Solution_Eng.doc (تم الاطلاع في 10 مارس/آذار 2018)؛ كرم نافوت: "الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية"، أغسطس/آب 2013، <https://www.keremnavot.org/arabic-1nabothvineyard> (تم الاطلاع في 10 مارس/آذار 2018).

⁶⁰ Peace Now, "State Land Allocation in the West Bank – for Israelis Only," July 17, 2018, <http://peacenow.org.il/en/state-land-allocation-west-bank-israelis> (تم الاطلاع في 25 يوليو/تموز 2018)؛ Yotam Berger, "Palestinians Have Received 0.25% of State Land Israel Has Allocated in the West Bank Since 1967," Haaretz, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-palestinians-got-0-25-of-west-bank-state-land-israel-has-allotted-1.6290748> (تم الاطلاع في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2018).

⁶¹ Israel Central Bureau of Statistics, "Population, By District, Sub-District and Religion," http://www.cbs.gov.il/shnaton68/download/st02_15x.xls (تم الاطلاع في 27 يوليو/تموز 2018)؛ الأرقام الإسرائيلية حتى 2016، انظر أيضا: Palestinian Central Bureau of Statistics, "Population," http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/881/default.aspx#Population (تم الاطلاع في 27 يوليو/تموز 2017). الأرقام الفلسطينية حتى 2017.

⁶² بتسيلم، "الحياة في ظلّ المضايقات: تأثيرات الجدار الفاصل على المدى البعيد"، أكتوبر/تشرين الأول 2012، https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201210_arrested_development (تم الاطلاع في 10 مارس/آذار 2018).

⁶³ قسمت اتفاقات أوسلو للعام 1994 الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، ومنحت للسلطة الفلسطينية حكما ذاتيا محدودا في المنطقة الأمنية بالمنطقة أ، حيث توجد أغلب المدن الفلسطينية، وسلطة على الشؤون المدنية في المنطقتين (أ) و(ب). بينما بقيت المنطقة (ج)، ومساحتها حوالي 60 بالمئة من الضفة الغربية، تحت الاحتلال الإسرائيلي.

⁶⁴ World Bank, Report No. AUS2922, "West Bank and Gaza, Area C and the Future of the Palestinian Economy," October 2, 2013, <http://documents.worldbank.org/curated/en/137111468329419171/pdf/AUS29220REPLAC0EVISION0January02014.pdf>

(تم الاطلاع في 14 مارس/آذار 2018).

⁶⁵ هيومن رايتس ووتش، تجارة الاحتلال؛ هيومن رايتس ووتش، انفصال وانعدام المساواة.

الإنسان يحتم عليها وقف أنشطتها داخل مستوطنات الضفة الغربية وأنشطتها التي تستفيد منها هذه المستوطنات، بما يشمل تمويل المستوطنات وتقديم الخدمات لها، أو دعم هذه المستوطنات أو الأنشطة والبنية التحتية المتعلقة بها.

تتحمل الشركات التجارية مسؤولية احترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني الدولي، التي تحمي من جملة ما تحميه حقوق الملكية الخاصة للسكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال.⁶⁶ عبّرت "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" عن قلقها من احتمال حصول الشركات التجارية على ملكية ما دون موافقة المالكين الحقيقيين في أوضاع النزاع، بحسب توجيهها للشركات التجارية العاملة في مناطق النزاع:

يتعين على الشركات التجارية التي تعمل في مناطق النزاعات بذل عناية إدارية عالية لضمان عدم حصولها على موارد وممتلكات دون موافقة مستنيرة من أصحابها، وإلا فستواجه اتهامات بالمشاركة في النهب.⁶⁷

كما يشير توجيه اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن حظر النهب لا ينطبق فقط على الملكية باستعمال القوة وإنما يتعداه إلى الملكية التي تتم بسبب اختلال توازن القوى الناتج عن النزاع المسلح.⁶⁸ أغلب العقارات التي وجدتتها هيومن رايتس ووتش وكرم ناڤوت على Airbnb و Booking.com توجد في مستوطنات خارج القدس الشرقية – 88 من أصل 139 على Airbnb و 15 من أصل 26 على Booking.com – وهي مبنية إما على أراضٍ تعترف السلطات بأنها ملكية خاصة للفلسطينيين أو على أراضٍ أعلنتها الدولة ملكاً لها، وكلاهما تثيران مخاوف من حصول أعمال نهب.

تسمح قوانين الاحتلال الحربي لسلطة الاحتلال بالتصرف كوصيّ على الأراضي العامة أثناء الاحتلال، واستغلالها لصالح السكان المحليين أو لأغراضها العسكرية. ولكن حتى الأراضي التي هي فعلاً "لدولة" لا يمكن استغلالها لصالح المدنيين الإسرائيليين.

تساهم الأنشطة التجارية لـ Airbnb و Booking.com في المستوطنات الإسرائيلية في بناء وشراء وبيع المنازل في أراضٍ تم الاستيلاء عليها بطريقة غير مشروعة لأنها تجعل شراء منازل المستوطنات أكثر ربحية، ولأن أصحاب المنازل يستطيعون تأجيرها باستخدام منصتيهما العالميتين. كما تساعد الشركتان على جعل المستوطنات وجهة سياحية للأجانب والإسرائيليين، وفيها بدائل أرخص للمسافرين ورجال الأعمال، في وقت يُمنع فيه الفلسطينيون فعلياً من دخولها، وبعض الأحيان يُجبرون على إخلاء الأراضي المخصصة للمستوطنين.

لا تستطيع Airbnb و Booking.com معالجة هذه الأضرار لأنها متأصلة في المشروع الاستيطاني.

⁶⁶ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، اعتمدت في 21 مارس/آذار 2011، UN Doc. A/HRC/17/31، التعليق على المبدأ 12.

⁶⁷ International Committee of the Red Cross, "Business and International Humanitarian Law: An Introduction to the Rights and Obligations of Business Enterprises under International Humanitarian Law," <https://shop.icrc.org/les-entreprises-et-le-droit-international-humanitaire-introduction-aux-droits-et-obligations-des-entreprises-au-regard-du-droit-international-humanitaire-2574.html> (تم الاطلاع في 12 مارس/آذار 2018)، ص 22.

⁶⁸ على سبيل المثال، تهبط قيمة الأراضي الفلسطينية الخاصة عندما تفرض السلطات الإسرائيلية قيود تنقل أو تبني حواجز مادية تجعل الأرض في معزل عن أصحابها بشكل جزئي أو كلي. ولهذا توجد مخاوف من حصول أعمال نهب حتى في الحالات التي وقع فيها فلسطينيون على عقود لبيع أراضيهم لتستخدم في المستوطنات.

١١١. سياسات الحجز الخاصة بـ Airbnb و Booking.com

رأسلت هيومن رايتس ووتش وكرم نافوت كل من Airbnb و Booking.com للاستفسار عن السياسات والإجراءات التي يعتمدها في مجال حقوق الإنسان، واتصلتا بهما بشأن عمليتهما المتعلقة بالمستوطنات.

في اجتماع مع باحثين من هيومن رايتس ووتش بغرض مناقشة التقرير، قالت مديرة السياسة العالمية في Airbnb إن المضيفين في المستوطنات الإسرائيلية غير مطالبين بإعلان عدم قبول الزبائن الذين يحملون هويات فلسطينية لأن الحكومة هي التي تستثنيهم وليس المضيفين. بحسب Airbnb، تكمن المشكلة في رفض الحكومة إتاحة دخول الفلسطينيين، وهو أمر شبيه برفض حكومة منح تأشيرة لأجنبي يريد الدخول إلى بلد أجنبي والإقامة في أحد عقارات Airbnb هناك.

تعتقد هيومن رايتس ووتش وكرم نافوت أن زعم Airbnb بأن إقصاء السكان الفلسطينيين من مستوطنات الضفة الغربية قابل للمقارنة مع رفض بلد ما منح تأشيرة دخول لشخص أجنبي، ليس مقنعا. أولا، وكما لاحظنا سابقا، لا يُعتبر الفلسطينيون سكان الضفة الغربية أجنبيا في الضفة الغربية المحتلة، وإنما هم متواجدون هناك بصفة قانونية ويحق لهم الاستفادة من إجراءات حماية خاصة بموجب القانون الإنساني الدولي ضد التهجير أو الإقصاء أو النقل. كما أنهم لا يحتاجون إلى ولا يحصلون على تأشيرات لدخول الأراضي الفلسطينية المحتلة. ثانيا، هذا التمييز قائم على أساس الأصل القومي أو العرقي، بدلا من المواطنة، لأن المواطنين الأمريكيين الذين يسافرون إلى الضفة الغربية، على سبيل المثال، يستطيعون دخول المستوطنات، ولكن لا يستطيعون ذلك في حال في حال كانوا مواطنين أمريكيين مدرجة أسماؤهم في سجل السكان الفلسطينيين الذي تحتفظ به إسرائيل.

تزعم Airbnb أنها في طليعة مكافحي التمييز، وتدّعي بشكل خاص أن موقعها الإلكتروني يُعزز الاندماج والتنوع، ويعرض منظمات غير حكومية تدعمها في تحقيق ذلك الهدف. كما وظفت Airbnb في 2016 مديرا للتنوع في إطار التزامها المعلن أعلاه. ولكن سياسة عدم التمييز الخاصة بها تسمح للمضيفين بالتمييز خارج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيثما يعتبر التمييز مفروضا بالقانون أو يبدو أنه ناجم فحسب عن العرف الاجتماعي.⁶⁹ تنصّ تعليمات Airbnb للمضيفين على يلي:

إن بعض الدول أو المجتمعات خارج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، قد تسمح أو حتى تفرض على الأشخاص التمييز في أماكن الإقامة مثلا على أساس الحالة الاجتماعية أو الأصل القومي أو النوع الاجتماعي أو التوجه الجنسي في انتهاك لفلسفتنا العامة الخاصة بعدم التمييز. في هذه الحالات، لا نفرض على المضيفين خرق القوانين المحلية أو قبول زبائن قد يعرضونهم إلى خطر حقيقي للاعتقال أو لأضرار مادية لهم ولممتلكاتهم. يتعيّن على المضيفين الذين يعيشون في مثل هذه المناطق تحديد أي قيود على قدرتهم على استضافة زبائن معينين في عقاراتهم بحيث يكون هؤلاء الزبائن المحتملون على علم بالمسألة وحتى تؤكد Airbnb ضرورة مثل هذه التدابير. عند نشر هذه القيود، نتوقع من المضيفين

⁶⁹ "Airbnb's Nondiscrimination Policy: Our Commitment to Inclusion and Respect," Airbnb, <https://www.airbnb.com/help/article/1405/airbnb-s-nondiscrimination-policy--our-commitment-to-inclusion-and-respect> (تم الاطلاع في 20 يوليو/تموز 2018).

استخدام مصطلحات واضحة وواقعية وغير مهينة. لا مكان للافتراء والإساءة على منصتنا وفي مجتمعنا.

بعبارة أخرى، في المناطق التي يكون فيها التمييز مفروضاً بالقانون أو حتى مسموحاً به ومشجعاً عليه فحسب، يستطيع مضيفو Airbnb التمييز، لكن عليهم فقط تحديد أسبابه للزبائن. لم تجد هيومن رايتس ووتش وكرم نافوت أي عرض في المستوطنات يشرح للزبائن المحتملين أن الفلسطينيين غير مسموح لهم بتأجير العقار. إضافة إلى ذلك، فإن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية هي المثال الوحيد في العالم الذي وجدته المنظمات والذي يكون فيه مضيفو Airbnb ملزمين بالقانون بالتمييز ضدّ الزبائن على أساس الأصل القومي أو العرقي.⁷⁰

في ردّهم على سؤال من هيومن رايتس ووتش حول المناطق التي تفرض على مضيفي Airbnb اعتماد التمييز، قال ممثلو Airbnb في اجتماع مع هيومن رايتس ووتش إن Airbnb لم تستثن الدول الأجنبية من سياسة عدم التمييز استناداً إلى حوادث معينة، وإنما لـ "تجنب ثني" المضيفين في جميع أنحاء العالم عن استعمال منصتهم.

في مصر، على سبيل المثال، يُمكن تفسير القانون الجنائي لتقييد قدرة المضيف على تأجير عقاراته لثنائي من المثليين أو ثنائي من غير المثليين لكن غير متزوجين،⁷¹ لكن هذه البنود جاءت في صياغة غامضة ولم تعلم المنظمات بحالات واجه فيها مضيفو Airbnb في مصر عقوبات رسمية بسبب تأجير عقارات لأشخاص غير متزوجين أو مثليين. لقد نظرنا إلى عيّنة من عروض Airbnb في مصر، فوجدنا طيفاً من الشروط التي يضعها المضيفون، تراوحت بين مضيفين يقبلون العائلات والأشخاص المتزوجين فقط ومضيفين لا يضعون أي شروط ومضيفين يقبلون جميع أنواع الأزواج، بما يشمل "غير المتزوجين والذين تربطهم أي نوع من العلاقة".⁷²

لم تجد هيومن رايتس ووتش وكرم نافوت أي منطقة فيها تمييز بالقانون ضدّ زبائن Airbnb على أساس النوع الاجتماعي. سياسة عدم التمييز لدى Airbnb والخاصة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تسمح للمضيفين بـ "إتاحة مسكن للزبائن الذين هم من نفس النوع الاجتماعي للمضيف وليس النوع المقابل، حيثما يتقاسم المضيف نفس الفضاء المعيشي مع الزبون". يبدو أن هذا البند يوفر حماية ملائمة للمضيفين في جميع أنحاء العالم، ولكن يبقى من غير الواضح أن تسمح Airbnb بالتمييز على أساس النوع الاجتماعي خارج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

في جميع الأحوال، يُتوقع من Airbnb أن تستخدم تأثيرها كجهة تجارية فاعلة بالتنسيق مع المؤسسات التجارية المماثلة من أجل وضع حد لهذه الإجراءات في المناطق التي يكون فيها التمييز مفروضاً بالقانون،⁷³ فحظر التمييز العنصري مبدأ أساسي وجوهري في القانون الدولي.

⁷⁰ بالفعل، في العديد من المناطق حول العالم التي يكون فيها التمييز شائعاً عند استئجار العقارات، مثل استضافة العُجُر في بعض الدول الأوروبية أو الأزواج المثليين في بعض الدول الأفريقية، تمنع القوانين المحلية هذا التمييز. يعتمد مسح الأنظمة القانونية العالمية على نقاشات مع باحثين من هيومن رايتس ووتش لهم خبرة في هذه الأنظمة، ومسح عالمي شامل للقوانين المتعلقة بالأقليات الجنسية، ولهم منشورات حول النوع الاجتماعي والتمييز في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

⁷¹ يجرّم القانون المصري تأجير عقارات لأشخاص يعملون في "الدعارة"، لكنه لا يعرف هذا المصطلح. انظر القانون المصري رقم 1961/10 المتعلق بمكافحة الدعارة. وجب التنويه أيضاً إلى أن عدداً من الدول الإسلامية تعتمد على الشريعة الإسلامية بشكل كامل أو جزئي في قوانينها الجنائية، والشريعة تفرض قيوداً على العلاقات الجنسية القانونية على الثنائيات. لكن لا يوجد أي قانون إسلامي يمنع تأجير عقارات لأشخاص مثليين أو غير متزوجين.

⁷² اعتماداً على العروض المتوفرة يوم 3 أغسطس/آب 2018.

⁷³ في مصر، على سبيل المثال، يُتوقع من Airbnb استخدام تأثيرها كمساهم مهم في قطاع السياحة المصري للضغط على السلطات المصرية كي لا تطبق البند الغامض الذي يحظر تأجير العقارات للأشخاص

وفي الحالات التي يثبت فيها أنه يستحيل على مضيفي منطقة معينة عرض عقاراتهم بشكل غير تمييزي، مثلما هو الحال في المستوطنات الإسرائيلية، يتعين على Airbnb عدم السماح بأي عروض من تلك المنطقة في إطار احترامها للالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.⁷⁴

قال بيتر لوشبيهر، مدير الشؤون العامة في Booking.com، إنه لم يتمكن من الرد بالتفصيل على أسئلة هيومن رايتس ووتش، ومنها أسئلة حول سبب نشر عروض خاطئة لعقارات على أنها داخل إسرائيل، لكنه قدّم التصريح التالي:

Booking.com هي شركة خاصة محدودة المسؤولية، تأسست بموجب قوانين هولندا، ومقرها الرئيسي في أمستردام. تُشغّل Booking.com منصة حجوزات الكترونية يُمكن من خلالها لأماكن الإقامة المُشاركة من خلالها و عرض غرفها المتاحة للحجز، ولزوار موقعها الإلكتروني حجز هذه الأماكن والغرف. لا تقوم ببيع أو شراء (أو إعادة شراء) أي غرف، ولا تعمل كوكالة سفريات أو وكالة سياحية. تسمح Booking.com لجميع أماكن الإقامة في العالم، بما فيها الموجودة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بالتسجيل وتقديم عروض للمسافرين على موقع Booking.com الإلكتروني متى تم ذلك في إطار التشريعات السارية على Booking.com وعملياتها. ولذلك تعتقد Booking.com أنها لا تقدّم "خدمات ومرافق تدعم استمرار المستوطنات ووجودها، بما في ذلك النقل"، على النحو المذكور في الفقرة 96 من تقرير "البعثة الدولية لتقصي الحقائق بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

تكمّن مهمتنا في Booking.com في تمكين الأشخاص من التعرف على العالم. يعتبر موقع Booking.com الإلكتروني وتطبيقاته الجوّالة متاحة في أكثر من 40 لغة، وتقدّم عروضاً مسجلة يزيد مجموعها عن 28 مليون عرض، وتغطي أكثر من 130 ألف وجهة في 228 دولة وإقليم حول العالم.

كل ما نقوم به بخصوص كيفية نشر المعلومات على موقع Booking.com يكون دائماً وفقاً للقانون الساري. تقدم تسمياتنا الجغرافية للعقارات التي نعرضها شفافية كاملة للزبائن حول موقع هذه العقارات، ونقوم بتحسين هذه المعلومات باستمرار. وبإضافة علامة إلى العقارات المعنية تؤكد أنها في "المستوطنات وتحديثها الإسرائيلية"، نكون قد حققنا الشفافية لكل شخص يبحث (أو لا يبحث) عن مكان إقامة في هذه المناطق".⁷⁵

إضافة إلى ذلك، زعمت Booking.com في تقرير التأثير لسنة 2017 أنها ملتزمة بـ "النمو الشامل"، وتحديدًا "استفادة المجتمعات المحلية من السياحة بشكل متساو".⁷⁶ وبحسب موقعها المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية (bookingcares.com)، تؤكد الشركة أنها تنشُد أسفاراً "فريدة وشاملة

المنخرطين في "الدعارة" على الأشخاص المثليين الذين يقيمون في عقارات Airbnb. لا تعلم هيومن رايتس ووتش وكرم ناقت بتطبيق القانون بهذه الطريقة.

⁷⁴ يُعتبر حظر التمييز العنصري من القواعد الآمرة، أي أنه يحظى بموافقة عالمية تقريباً، ولا يُمكن انتقاصه. انظر على سبيل المثال، لجنة القانون الدولي، التعليق على مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأعمال غير المشروعة دولياً، المادة 26(5).

⁷⁵ رسالة الكترونية موجهة إلى هيومن رايتس ووتش، 28 سبتمبر/أيلول 2018.

⁷⁶ "Booking.com Cares: Impact Report 2017"، Booking.com Cares, 76

https://static1.squarespace.com/static/5852c8d4414fb57d631d7163/t/5a8d8c2bec212d03bbb7faf7/1519225911635/Booking.com+Cares+Infographic+2017_EXTERNAL+%281%29.pdf ng+Cares_infographic+2017_EXTERNAL+%281%29.pdf (تم الاطلاع في 27 يوليو/تموز 2018).

و ذات معنى وبعد محلي " لـ "تمكين المجتمعات المحلية من الاستفادة الكاملة من قطاع السفريات ومن المبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول في السياحة بحيث يتمتع بها الجميع".⁷⁷ غير أن Booking.com تجني أرباحاً من عقارات موجودة على أراضٍ إنتزعت من أصحابها بشكل غير قانوني، ومنحت لغيرهم بشكل تمييزي، وفي بعض الحالات يُمنع مالكوها الأصلي من الوصول إليها أو حتى من دفع المال لإستئجارها. إن زعم Booking.com بأنها لا تقدم خدمات تدعم وجود المستوطنات يبدو مخالفاً لحقيقة أن عرض عقارات في المستوطنات يُساعد أماكن الضيافة وغيرها من العقارات المخصصة للإيجار في الازدهار، ما يساهم في الاستدامة الاقتصادية للمستوطنات الإسرائيلية، وفي التصوّر بأنها مشروعة، رغم أنها غير قانونية.

تعرض كلّ من Airbnb و Booking.com أيضاً عقارات يملكها فلسطينيون في بلدات وقرى فلسطينية في الضفة الغربية. لا يوجد ما يمنع هؤلاء من القيام بذلك، تماماً كما لا يوجد ما يمنعهم عرض عقارات في بلدات وقرى داخل إسرائيل.⁷⁸ تُثار هذه المشكلة فقط عندما تعرض Airbnb و Booking.com عقارات داخل مستوطنات غير قانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يُمنع حاملو بطاقات الهوية الفلسطينية من دخولها.

⁷⁷ Booking.com Cares, "Our Four Pillars", <https://www.bookingcares.com/77> (تم الاطلاع في 27 يوليو/تموز 2018).

⁷⁸ لا يُسمح للفلسطينيين عادةً بدخول إسرائيل، وبالتالي لا يُسمح لهم بالإقامة في عقارات Airbnb داخل إسرائيل. في المقابل، يستطيع الإسرائيليون الوصول إلى البلدات والقرى الفلسطينية، بما في ذلك قضاء الليل فيها، رغم أن اليهود الإسرائيليين لا يفعلون ذلك في الغالب. أصدرت الحكومة الإسرائيلية أمراً عسكرياً يمنع المواطنين الإسرائيليين والمقيمين والأجانب الذين يحملون تأشيرات إسرائيلية من دخول أهم المدن الفلسطينية، حيث تشرف على أعمال الشرطة السلطة الفلسطينية. نادراً ما يتم تطبيق هذا الأمر، وهناك عدد قليل من الحواجز المادية التي تمنع الإسرائيليين والأجانب من دخول المدن الفلسطينية. وبالفعل، اعترف الجيش الإسرائيلي أنه يعتمد سياسة تطبيق "غير كامل". انظر التقرير الإخباري الذي أعده موقع "نانا" حول جلسة عقدها لجنة الكنيست حول هذه المسألة،

<http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=807341> (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 15 يوليو/تموز 2018)، لكنه لم يعد متاحاً عند كتابة هذا التقرير. في جميع الأحوال، لا يحظى فلسطينيو الضفة الغربية والمستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية بنفس الوضع، فالفلسطينيون موجودون هناك بشكل قانوني، والقانون الإنساني الدولي إنما وضع لحمايتهم من التهجير ومن أي أعمال تمارسها سلطة الاحتلال ولا توجد ضرورة عسكرية لها أو لا تخدم صالحهم. إن نقل المستوطنين الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة جريمة حرب، ووجودهم هناك يتسبب في انتهاكات خطيرة لحقوق الفلسطينيين.

الملحق ١: رسالة إلى Airbnb



www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

18 يوليو/تموز 2018

براين تشيسكي
المدير التنفيذي
"إير بي أن بي" Airbnb

عبر البريد الإلكتروني:

حضرة السيد تشيسكي،

نكتب إليكم لطلب معلومات متعلقة ببحث أجرته "هيومن رايتس ووتش" حول الأنشطة التجارية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والذي نعزم نشره في الأشهر القادمة.

إن هيومن رايتس ووتش منظمة غير حكومية مستقلة ترصد حقوق الإنسان وتقدم تقارير عنها في 90 بلدا حول العالم.

تشير أبحاثنا إلى إدراج شركتكم لعقارات تقع ضمن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية للإيجار ضمن منصتها على الإنترنت. نكتب طالبي ردكم حول الأسئلة المبنية أذنا. سنكون ممتنين لو تفضلتم بالرد علينا بحلول 15 أغسطس/آب 2018 كي نتمكن من إبراز وجهة نظركم في تقريرنا القادم. كما نود مقلبتكم لتتمكن من إطلاعكم على نتائجنا الأولية والاستماع إلى آرائكم حولها.

بين 22 مارس/آذار 2018 و6 يوليو/تموز 2018، أدرجت Airbnb على الأقل 139 عقارا للإيجار في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، من دون القدس الشرقية. تمهّل Airbnb بذلك استئجار عقارات على أراضي امتلاكها إسرائيل في انتهاك للقانون الإنساني الدولي الذي يسمح للقوة المحتلة باستملاك الأراضي التي تحتلها فقط لأغراض عسكرية أو لصالح الشعب المحتل^١. التقت هيومن رايتس ووتش سلبا بممثلي Airbnb لمناقشة مخاوفنا بشأن عمليات إدراج المستوطنات ضمن منصتها، لكن استمرت الشركة في إدراج هذه العقارات على موقعها على الإنترنت.

تعرّز مساعدة المستوطنين الإسرائيليين على الاستفادة من تأجير بيوتهم في المستوطنات من جاذبية تلك المستوطنات ومن بقائهم فيها، ما يسهل حدوث انتهاك إسرائيلي آخر للقانون الدولي الذي يحظر نقل القوة المحتلة لـ "سكانها المدنيين إلى

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتش، المدير التنفيذي
إريك غولدمان، نائب المدير
نديم حوري، نائب المدير
جو ستوروك، نائب المدير
أحمد بلشيمي، مدير التواصل والبراعة

العلامة التجارية
كاترين بيرنيس، المدير
أسلي بلتي، مسؤول
الأمين مولي هتش، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غري ميلك، مسؤول
أحمد الشفيق، مسؤول
جسل أبو علي
صلاح المحجلان
وجيهة العويش
عبدالله الغني الوائلي
غلام النجار
ليزا أندرسون
شالون بختان
نقدية بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
ليان براون
بول شيفيني
أحمد الشوك
هانا إدوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
محمود فرحات
ياني فرح عوريس
أيل كروس
أسوس هاردي
شوان جيانج
سارينا بينيت كوهان
يوسف خالت
مزة كامل
أحمد منصور
ستيفان ساكن
حبيب نصار
عبدالمعز حمدي
نيل رجب
فيكي ريسكين
عواهم روبنسون
تشارلز شمس
شيد شيفيرغ
سوزان تلسيني
مصطفى ثابلي
فراي زلت

هيومن رايتس ووتش
كلير روث، المدير التنفيذي
ميشيل أكسندر، نائب المدير التنفيذي
والعلاقات العامة
لين ليفان، نائب المدير التنفيذي، البرامج
تنك لإسفين، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وايد أوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مدير الاتصالات
باربرا غوليليو، مدير الملة والإدارة
باكوندي أولوجوي، نائب مدير البرامج
ديا بوكينيلو، المستشار العام
توم بورنيس، نائب مدير البرامج
جيس روس، مدير القانونية والسياسة
جو سولندرز، نائب مدير البرامج
فرائيس ميلا، مدير الموارد البشرية

^١ انظر اتفاقية لاهي (إجماع) ١-٢٠١٠ وأعراف الحرب البرية واللوائح المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية بتاريخ 18 أكتوبر/تشرين الأول 1907 (لوائح لاهي)، 3 مارتنيس نوفو ريسبول (ملحق 3) 461، 187 كونسول. تي. إس 227 والتي دخلت حيز التنفيذ في 26 يناير/كانون الثاني 1910، المادة 55- "لا يجوز لسلطة الاحتلال مصادرة ممتلكات خاصة إلا إذا كان "ضروريا جدا" للعمليات العسكرية. انظر المرجع السابق، المادة 46: اتفاقية جنيف الرابعة، اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب المعتمدة في 12 أغسطس/آب 1949، 75 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 287، والتي دخلت حيز التنفيذ في 21 أكتوبر/تشرين الأول 1950، المادة 53. انظر أيضا، يوم ديمشيتان، "القانون الدولي للاحتلال العسكري" (كامبريدج: كامبريدج يونيفرس، 2009)، الصفحات من 27 وحتى 224.

الأراضي التي تحتلها²". كما تساعد الحركة السياحية المتولدة من تأجير هذه العقارات على Airbnb في دعم قطاعات أخرى في المستوطنات كالمطاعم والمرافق الترفيهية والمرشدين السياحيين، وتساهم الأرباح التي يحصل عليها المستوطنون الإسرائيليون في دفع ضريبة الأملاك والإيرادات الأخرى للسلطات المحلية للمستوطنات (البلديات). في عدة حالات، تكون الأرض التي بُني عليها العقار مملوكة لفلسطينيين واستولت عليها السلطات العسكرية الإسرائيلية أو منعتهم عنها عبر إقامة حواجز مادية وإعلامهم بعدم إمكانية وصولهم إليها.

تشير أبحاثنا أيضا إلى أن Airbnb تؤثر هذه العقارات تحت ظروف تمييزية. لا يستطيع فلسطينيو الضفة الغربية الدخول إلى المستوطنات إلا كعمال مع تصاريح خاصة، مما يجعل من المستحيل عليهم الإقامة في العقارات المدرجة على Airbnb هناك. حتى عندما يكونون هم أنفسهم، في بعض الحالات، مالكيين للأرض التي بنيت عليها تلك العقارات، ولا يستطيع ملاك الأراضي الفلسطينيين الوصول إلى أراضيهم، ولا للأرباح الناتجة عن تأجيرها باستخدام منصة Airbnb، كما يدرج المستوطنون الإسرائيليون عقارات واقعة ضمن أراضٍ مستولى عليها بشكل غير شرعي. حتى عندما لا تكون الأرض مملوكة ملكية خاصة، يتسبب وجود المستوطنة في انتهاكات خطيرة لحقوق الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الأخرى التي يملكونها، ويحد من حرية حركتهم، وحصول الأسر على الخدمات التعليمية والصحية والحماية.

كما تُدرج عقارات المستوطنات في بعض الحالات على أنها واقعة داخل إسرائيل، مما يضلل الضيوف المحتملين بشأن مكان إقامتهم. في حالات أخرى، تقع العقارات المدرجة على المنصة ضمن أراضٍ اعترفت السلطات العسكرية الإسرائيلية بانتزاعها من مالكيها الفلسطينيين بشكل غير قانوني.

وكما فصلنا في تقرير عام 2016³، تتعارض أي علاقة عمل في/مع مستوطنة مع مسؤوليات الشركات الحقوقية كما هو موضح في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. بموجب تلك المبادئ، على الشركات "أن تتجنب التسبب في الآثار الضارة بحقوق الإنسان أو المساهمة فيها من خلال الأنشطة التي تضطلع بها"، و "أن تسعى إلى منع الآثار الضارة بحقوق الإنسان التي ترتبط ارتباطا مباشرا بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها، حتى عندما لا تسهم هي في تلك الآثار". من المتوقع من الشركات القيام بكل ما يلزم "من أجل تحديد كيفية معالجة الآثار الضارة بحقوق الإنسان"⁴.

وفي ضوء ما سبق، سنكون ممتنين لو تلقينا ردودك على الأسئلة التالية:

1. كم عدد العقارات في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المدرجة في Airbnb؟ يرجى الإشارة إلى عدد النشطة منها (ذات تواريخ متاحة للحجز) وغير النشطة ولكن لم يتم إزالتها.
2. ما الذي سيحدد إن كان سيُدرج عقار في مستوطنة إسرائيلية على أنه ضمن إسرائيل في قسم "الحي" من القائمة؟ لاحظنا إدراج بعض عقارات المستوطنات على أنها في إسرائيل، في حين لا يحمل البعض الآخر أي وسم جغرافي إضافي لديه بخلاف اسم المستوطنة.

2 انظر المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة.

3 هيومن رايتس ووتش – "تجارة الاحتلال – كيف تسهم الأعمال التجارية بالمستوطنات في انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين"

<https://www.hrw.org/ar/report/2016/01/19/285401>

4 مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تم تبنيها في 21 مارس/آذار 2011، المواد، 13 و 31، الفقرة 17.

3. هل هناك أي خطوات تتخذها Airbnb للتأكد من امتلاك المضيف الحقوق اللازمة لعقاره والتي تسمح له بتأجيرها لضيوف عبر منصة Airbnb؟

4. تسمح سياسة عدم التمييز التي تفرضها Airbnb للمضيفين من خارج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باستبعاد بعض الضيوف إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون المحلي، مما يسمح للمستضيفين في المستوطنات باستبعاد الفلسطينيين في الضفة الغربية. كيف تتماشى هذه السياسة مع التزام Airbnb المعلن بالشمولية والتنوع؟ علاوة على ذلك، فشلت عمليات إدراج المستوطنات في تحديد هذا القيد كما هو مطلوب بموجب سياسة عدم التمييز. ما الإجراء المتخذ، إن وجد، من قبل Airbnb لضمان الامتثال؟

5. يرجى تقديم معلومات عن مقدار الإيرادات التي كسبتها Airbnb العام الماضي من العقارات المدرجة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

6. هل لدى Airbnb سياسة حول ممارسة الأعمال التجارية في أراضٍ محتلة أو في حالات النزاع المسلح، وضمان الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تزويدنا بالتفاصيل ذات الصلة.

سنرحب بتلقي أي معلومات أو تعليقات إضافية يمكنك تقديمها.

كما نرحب بفرصة مناقشة هذه القضايا معك أو مع ممثلين آخرين لشركتك وتقديم نتائجنا الأولية بمزيد من التفصيل قبل نشرها. سيكون هذا الاجتماع بمثابة متابعة للمحادثات التي أجريناها مع أعضاء فريق المسؤولية الاجتماعية لشركتك. إذا كنت ترغب في ترتيب هكذا اجتماع، يرجى الاتصال بزملائنا: [REDACTED] أو [REDACTED].

مع كامل الشكر على مساعدتكم فيما سبق.

مع كامل المودة،

أرفيند غانيمان
المدير التنفيذي
الأعمال وحقوق

هيومن رايتس ووتش

سارة ليا ويتمان
المديرة التنفيذية
قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الإنسان
هيومن رايتس ووتش

الملحق II: رسالة إلى Booking.com



www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

25 يوليو/تموز 2018

غيلينا تانز
المديرة التنفيذية
"بوكنغ دوت كوم"
Booking.com

عبر البريد الإلكتروني

رد: المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

حضرة السيدة تانز،

نكتب إليكم لطلب معلومات متعلقة ببحث أجرته "هيومن رايتس ووتش" حول الأنشطة التجارية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والذي نعتزم نشره في الأشهر القادمة.

إن هيومن رايتس ووتش منظمة غير حكومية مستقلة ترصد حقوق الإنسان وتقدم تقارير عنها في 90 بلدا حول العالم.

تشير أبحاثنا إلى إدراج شركتكم لعقارات تقع ضمن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية للإيجار ضمن منصتها على الإنترنت. نكتب طالبي ردكم على الأسئلة المبينة أدناه. سنكون ممتنين لو تفضلتم بالرد علينا بحلول 21 أغسطس/أب 2018 كي تتمكن من إبراز وجهة نظركم في تقريرنا القادم.

بحلول 23 يوليو/تموز 2018، أدرج موقع Booking.com ما يقارب 25 مكانا لقضاء العطلات في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، من دون الموجودة في القدس الشرقية. تسهل Booking.com بذلك استئجار عقارات على أراضي استملكتها إسرائيل في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والذي يسمح لقوة الاحتلال باستملاك الأراضي التي تحتلها فقط لأغراض عسكرية أو لصالح الشعب المحتل.¹

تعزيز مساعدة المستوطنين الإسرائيليين على الاستفادة من تأجير بيوتهم في المستوطنات من جاذبية تلك المستوطنات ومن يقاتلهم فيها، ما يسهل حدوث انتهاك إسرائيلي آخر للقانون الدولي، وهو وجوب عدم قيام السلطة المحتلة بنقل "سكانها

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا وبتش، المدير التنفيذي
أريك غولدمان، نائب المدير
نديم حوري، نائب المدير
جو ستورك، نائب المدير
أحمد بلشمسي، مدير التواصل والبرعاية

اللياقة الاستيعابية
كلارين بيرنيس، المدير
أسلي بالي، مسؤول
الأمور المالية، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غاري سكيل، مسؤول
أحمد الشفيق، مسؤول
جمل أبو عتي
صلاح الحويش
وجيهة الحويش
عبدالله الإبراهيمي
علاء الدين
لورا أندرسون
شاول بلانك
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيتان براون
بول شفيخ
أحمد الشك
هانا إوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحات
لبنى فريج حوريس
أمل كوس
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بيتكو كولمان
يوسف دلات
عزة كحل
أحمد منصور
سيفان ماركس
حبيب نصار
عبدالعزیز نديمي
نيل رجب
فيلي سكمن
علاء روبيسون
تشارلز شليس
شيد شيفيرغ
سوزان تلسجيني
مصطفى تيلي
فراش زفت

هيومن رايتس ووتش
كيبات روث، المدير التنفيذي
ميشيل كسمندر، نائب المدير التنفيذي
والديانات الممثلة
لين ليفان، نائب المدير التنفيذي البرامج
تشاك لاسكينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أبو، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مدير الاتصالات
بوريلا غوتيلمو، مدير المالية والإدارة
بيلغوندي أولو غوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكسينغر، المستشار العام
توم بورغوس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسة
جو ستورنز، نائب مدير البرامج
فرانسيس سبلا، مدير الموارد البشرية

¹ انظر اتفاقية لاهاي (إربعاء) احترام قوانين وأعراف الحرب البرية واللوائح الملحقة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية بتاريخ 18 أكتوبر/تشرين الأول 1907 (لوائح لاهاي)، 3 مارتينس نوفاو ريسوبيل (ملحق 3) 461، 187 كونسول. في إس 227 والتي دخلت حيز التنفيذ في 26 يناير/كانون الثاني 1910، المادة 55. "لا يجوز لسلطة الاحتلال مصادرة ممتلكات خاصة إلا إذا كان "ضروريا جدا" للعمليات العسكرية. انظر المرجع السابق، المادة 46؛ اتفاقية جنيف الرابعة، اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب المعتمدة في 12 أغسطس/أب 1949، 75 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 287، والتي دخلت حيز التنفيذ في 21 أكتوبر/تشرين الأول 1950، المادة 53. انظر أيضا، بورم دينشتاين، "القانون الدولي للاحتلال العسكري" (كامبريدج: كامبريدج يونيفرس، 2009)، الصفحات 27 و224.

المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها². كما تساعد الحركة السياحية المتولدة من تأجير هذه العقارات على Booking.com في دعم قطاعات أخرى في المستوطنات كالمطاعم والمرافق الترفيهية والمرشدين السياحيين، وتساهم الأرباح التي يحصل عليها المستوطنون الإسرائيليون في دفع ضريبة الأملاك والإيرادات الأخرى للسلطات المحلية للمستوطنات (البلديات). في عدة حالات، تكون الأرض التي بُني عليها العقار مملوكة لفلسطينيين واستولت عليها السلطات العسكرية الإسرائيلية أو منعتهم عنها عبر إقامة حواجز مادية وإعلامهم بعدم إمكانية وصولهم إليها.

تشير أبحاثنا أيضا إلى أن Booking.com تُوَجَّر هذه العقارات تحت ظروف تمييزية. لا يستطيع فلسطينيو الضفة الغربية الدخول إلى المستوطنات إلا كعمال مع تصاريح خاصة، ما يجعل من المستحيل عليهم الإقامة في العقارات المدرجة على Booking.com هناك. حتى عندما يكونون، في بعض الحالات، مالكي الأرض التي بنيت عليها تلك العقارات، ولا يستطيع ملاك الأراضي الفلسطينيون الوصول إلى أراضيهم، ولا للأرباح الناتجة من تأجيرها باستخدام منصة Booking.com، كما يدرج المستوطنون الإسرائيليون عقارات واقعة ضمن أراضٍ مستولى عليها بشكل غير شرعي. حتى عندما لا تكون الأرض ملكا خاصا، يتسبب وجود المستوطنة في انتهاكات خطيرة لحقوق الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الأخرى التي يملكونها، ويحد من حرية حركتهم، وحصول الأسر على الخدمات التعليمية والصحية والحمائية.

كما تُدرج عقارات المستوطنات في بعض الحالات على أنها واقعة داخل إسرائيل، مما يضلل الضيوف المحتملين بشأن مكان إقامتهم. في حالات أخرى، تقع العقارات المدرجة على المنصة ضمن أراضٍ اعترفت السلطات العسكرية الإسرائيلية بانتزاعها من مالكيها الفلسطينيين بشكل غير قانوني.

كما فصلنا في تقرير عام 2016³، تتعارض أي علاقة عمل في/مع مستوطنة مع مسؤوليات الشركات الحقوقية كما توضح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. بموجب تلك المبادئ، على الشركات "أن تتجنب التسبب في الآثار الضارة بحقوق الإنسان أو المساهمة فيها من خلال الأنشطة التي تضطلع بها"، و"أن تسعى إلى منع الآثار الضارة بحقوق الإنسان التي ترتبط ارتباطا مباشرا بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها، حتى عندما لا تسهم في تلك الآثار". من المتوقع من الشركات القيام بكل ما يلزم "من أجل تحديد كيفية معالجة الآثار الضارة بحقوق الإنسان"⁴.

في ضوء ما سبق، سنكون ممنين لو تلقينا ردودكم على الأسئلة التالية:

1. هل هناك أي خطوات اتخذتها Booking.com للتأكد من أنها تتحمل مسؤوليتها تجاه احترام حقوق الإنسان، كما هو موضح في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؟ هل لدى الشركة سياسات وإجراءات تتعلق بحقوق الإنسان الدولية أو القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك السياسات المتعلقة بممارسة الأعمال التجارية في الأراضي المحتلة؟
2. ما الذي يحدد إن كان سيُدرج عقار في مستوطنة إسرائيلية على أنه ضمن إسرائيل؟

2 انظر المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة.

3 هيومن رايتس ووتش – "تجارة الاحتلال – كيف تسهم الأعمال التجارية بالمستوطنات في انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين"

<https://www.hrw.org/ar/report/2016/01/19/285401>

4 مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تم تبنيها في 21 مارس/آذار 2011، المواد، 13 و31، الفقرة 17.

3. نظرا لما هو معروف على نطاق واسع بشأن النزاعات حول ملكية الأراضي التي تتضمن مستوطنات في الضفة الغربية، هل هناك أي خطوات تتخذها Booking.com لتتأكد من أن المضيفين لديهم الحقوق اللازمة في ممتلكاتهم التي تخولهم بتأجيرها للضيوف عبر المنصة؟

4. يسرد تقرير التأثيرات لعام 2017 من Booking.com "النمو الشامل" على أنه أحد المجالات الرئيسية الأربعة للمسؤولية الاجتماعية، قائلا إن الشركة ملتزمة بـ "التأكد من أن المجتمعات المحلية تستفيد بالتساوي من خلال السياحة". لكن يُمنع على فلسطيني الضفة الغربية الوصول إلى عقارات Booking.com في المستوطنات، حتى لو كانوا يملكون الأراضي التي بنيت عليها عقارات الإيجار. كيف يضمن Booking.com الوفاء بالتزاماته المعلنة بإشراك المجتمعات المحلية عندما يسمح بإدراج عقارات المستوطنات؟

5. ما هي الخطوات، إن وجدت، التي اتخذتها Booking.com لإبلاغ الضيوف الفلسطينيين المحتملين بأنه لا يُسمح لهم بالوصول إلى عقارات المستوطنات؟

6. ما هي النسبة المئوية لأسعار الإيجار أو الرسوم الأخرى التي يحصل عليها Booking.com من قوائم عقاراته؟ يرجى تقديم معلومات عن مقدار الإيرادات التي اكتسبها Booking.com في العام الماضي والمتعلقة بالعقارات في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

نرحب بتلقي أي معلومات أو تعليقات إضافية يمكنكم تقديمها.

كما نرحب بفرصة مناقشة هذه القضايا معكم أو مع ممثلين آخرين لشركتكم وتقديم نتائجنا الأولية بالتفصيل قبل نشرها. إذا كنتم ترغبون في ترتيب اجتماع، يرجى الاتصال بزميلتنا: [REDACTED]

مع كامل الشكر على مساعدتكم،

تفضلوا بقول أطيّب تحياتنا،

سارة ليا ويتسن
المديرة التنفيذية
قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش

أرفيند غانمان
المدير التنفيذي
الأعمال وحقوق الإنسان
هيومن رايتس ووتش

الملحق III: بيان من Booking.com إلى هيومن رايتس ووتش

بيان من Booking.com
28 سبتمبر / أيلول 2018

Booking.com هي شركة خاصة محدودة المسؤولية، تأسست بموجب قوانين هولندا، ومقرها الرئيسي في أمستردام. تُشغل Booking.com منصة حجوزات إلكترونية يُمكن من خلالها لأماكن الإقامة المُشاركة فيها و عرض غرفها المتاحة للحجز، ولزوار موقعها الإلكتروني حجز هذه الأماكن والغرف. لا تقوم ببيع أو شراء (أو إعادة شراء) أي غرف، ولا تعمل كوكالة سفريات أو وكالة سياحية. تسمح Booking.com لجميع أماكن الإقامة في العالم، بما فيها الموجودة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بالتسجيل وتقديم عروض للمسافرين على موقع Booking.com الإلكتروني متى تم ذلك في إطار التشريعات السارية على Booking.com وعملياتها. ولذلك تعتقد Booking.com أنها لا تقدّم "خدمات ومرافق تدعم استمرار المستوطنات ووجودها، بما في ذلك النقل"، على النحو المذكور في الفقرة 96 من تقرير "البعثة الدولية لتقصي الحقائق بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

مهمتنا في Booking.com هي تمكين الأشخاص من التعرف على العالم. يعتبر موقع Booking.com الإلكتروني وتطبيقاته الجوّالة متاحة في أكثر من 40 لغة، وتقدّم عروضاً مسجلة يزيد مجموعها عن 28 مليون عرض، وتغطي أكثر من 130 ألف وجهة في 228 دولة وإقليم حول العالم.

كل ما نقوم به بخصوص كيفية نشر المعلومات على موقع Booking.com يكون دائماً وفقاً للقانون الساري. تقدم تسمياتنا الجغرافية للعقارات التي نعرضها شفافية كاملة للزبائن حول موقع هذه العقارات، ونقوم بتحسين وتحديث هذه المعلومات باستمرار. وبإضافة علامة إلى العقارات المعنية، تؤكد أنها في "المستوطنات الإسرائيلية"، نكون قد حققنا الشفافية لكل شخص يبحث (أو لا يبحث) عن مكان إقامة في هذه المناطق.

الملحق ١٧: رسالة متابعة إلى Booking.com



www.hrw.org

28 أغسطس/آب 2018

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا وبتن، المديرة للتقنية
إريك غولدمان، نائب المديرة
نديم حوري، نائب المديرة
جو ستورك، نائب المديرة
أحمد بلتسمي، مدير التواصل والمراجعة

تحية طيبة وبعد،

أعيد توجيه هذه الرسالة بعد فشل محاولات عدة للحصول على تأكيد استلامها من السيدة تانس. أرجو تأكيد استلام هذه الرسالة إلى زميلتي [REDACTED] عبر البريد الإلكتروني: [REDACTED] وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أضيف السؤال التالي:

في الفترة ما بين 25 يوليو/تموز 2018 و9 أغسطس/آب 2018، تم تغيير التسميات الجغرافية لـ 10 من 15 عقارا مُعلن عنها على موقع Booking.com الإلكتروني والتي تقع في مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية خارج القدس الشرقية، من "إسرائيل" إلى "مستوطنة إسرائيلية". متى تم إجراء التغيير؟ ولماذا؟

مع الشكر المسبق لتعاونك.

مع مودتي،

ساري بشي

مديرة برنامج المناصرة الخاص بإسرائيل/فلسطين

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هيومن رايتس ووتش

اللجنة الاستشارية
كاترين بيرلنيس، المديرة
أسلي بلي، مسؤول
الأمير مولاي هشام، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غاري سوك، مسؤول
أحمد الشفيق، مسؤول
جمل أبو علي
صلاح المحجلان
وجيهة الحويضر
عبدالله الإبراهيمي
غلام النجار
نورا أندرسون
شاول بختش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
إيثان براون
بول شيفيتي
أحمد الديك
هنا إدوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحات
إيلي فريخ غور غوس
أيل كروس
أسوس هاردي
شوان جارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلات
جزة كمل
أحمد منصور
ستيفان ماركس
حبيب نصار
عبدالمعز نمدي
ديلي رجب
فيكي رسكين
غراهام روبنسون
تشارلز شمس
شيد شيفير غ
سوزان تانسيمي
مصطفى ثلثي
فرانس زك

هيومن رايتس ووتش
كلير روث، المدير التنفيذي
ميشيل ألكسندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العامة
أين ليفين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تشانك لاسينغ، نائب المدير التنفيذي، الحملات
وليد أيوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيماد دالي، مدير الاتصالات
باربرا غوليفو، مدير الملة والإدارة
بافلو كودي أولوجي، نائب مدير البرامج
ديلا بوكيمبوف، المستشار العام
توم بورنيس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانون والسياسة
جو سولندرز، نائب مدير البرامج
فرانيس سينا، مدير الموارد البشرية

الملحق ٧: أمر عسكري إسرائيلي يمنع حاملي الهوية الفلسطينية فعليا من دخول المستوطنات

جيش الدفاع الاسرائيلي

أمر بشأن تعليقات الامن (يهودا والسامرة) (رقم ٣٧٨) ٥٧٣٠ - ١٩٧٠

اعلان بشأن إغلاق منطقة (مستوطنات اسرائيلية)

١. "بموجب" سلاحيتي كقائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في المنطقة وطبقا للمادة ٩٠ من الامر بشأن تعاميات الامن (يهودا والسامرة) (رقم ٢٧٨) ٥٧٣٠ - ١٩٧٠ ، وباقي صلاحياتي وفقا لاي قانون وتشريع امن، وبما انني اعتقد بان الامر ضروري لاسباب امنيته ونظرا للظروف الامنية الخاصة السائدة في المنطقة، انني اعلن بهذا ما يلي:

تعاريف في هذا الاعلان:

"منطقة المستوطنات": مناطق المجالس المحلية المذكورة في الاضافة للامر بشأن ادارة المجالس المحلية (يهودا والسامرة) (رقم ٨٩٢) ٥٧٤١ - ١٩٨١ ، ومناطق المستوطنات المذكورة في الاضافة للامر بشأن المجالس الاقليمية (يهودا والسامرة) (رقم ٧٨٣) ٥٧٣٩ - ١٩٧٩ كذلك المناطق الصناعية المتواجده بإدارة اسرائيليين.

"اسرائيلي" - مواطن اسرائيل ، من يسكن في المنطقة وهو مواطن اسرائيلي او يستحق الموده اتي اسرائيل بموجب قانون الموده ٥٧١٠ - ١٩٥٠ ، حسب سريانه في اسرائيل، وكذلك من كم عدد من سكان المنطقة ، وبحوزته تصريح دخول ساري المقبول الى اسرائيل.

٢. (أ) انني اعلن بهذا بان منطقة المستوطنات هي منطقة عسكريه مغلقة (ما يلي : "منطقة مغلقة").

(ب) لا يدخل اي شخص للمنطقة المغلقة ولا يبقى فيها الا بتصريح من قائد عسكري او من شخص من قبلي ووفقا لشروط التصريح المذكور.

(ج) التصريح المذكور في بند صغير (ب) يمكن ان يكون شخصي، عام، او تصريح لمدة انواع من الناس.

٣. تعليمات هذا الاعلان لا تنطبق على اسرائيليين.

٤. (أ) بدء سريان هذا الاعلان في يوم توقيعه وببقي ساري المفعول حتى اصدار تعليمه اخرى على يدي.

٣١٨٨

الاسم

٥. هذا الاعلان يسمى : اعلان بشأن اخلاق منطقة (مستوطنات اسرائيلية) (يهودا والسامرة) ٥٧٦٢ ...
٢٠٠٢.

٢٦ سيجان ٥٧٦٢
٦ حزيران ٢٠٠٢

يتسحق ايثار الوفاء
قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي
في منطقة يهودا والسامرة

٣١٨٩

تثقق مفروشة في أراضٍ مسروقة

عروض الإيجار السياحية في مستوطنات الضفة الغربية

يوثق هذا التقرير كيف تعرض شركتا Airbnb و Booking.com عشرات العقارات في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة وتسهل تأجيرها. تم بناء بعض هذه العقارات على أراضٍ تعترف السلطات الإسرائيلية أنها ملك خاص للفلسطينيين الذي يمنعون من الوصول إليها والذين لم يمنحوا Airbnb و Booking.com موافقة على استخدام أرضهم ولا يستفيدون من الإيجارات. تساهم هذه العقارات باعتبارها جزءاً من المؤسسة الإستيطانية، في تفاقم الإنتهاكات الحقوقية الخطيرة التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين بما يشمل تقييد حريتهم في التنقل وعرقلة نموهم الاقتصادي.

تساعد أنشطة Airbnb و Booking.com في زيادة الاستدامة الاقتصادية للمستوطنات. وفي حين تُبدي Airbnb إلتزامها بالاندماج وعدم التمييز، إلا أن عرض عقارات في المستوطنات يحدث في ظروف تمييزية متأصلة بما أن الإسرائيليين والأجانب قادرون على تأجير عقارات هناك بينما يُمنع حاملو بطاقة الهوية الفلسطينية من القيام بذلك.

بالإضافة إلى ذلك، يعرض بعض المضيفين في المستوطنات عقاراتهم على Airbnb و Booking.com على أنها تقع داخل إسرائيل في مسعى لتضليل الضيوف حول مكان إقامتهم. قد يجد الضيوف الذين يستخدمون Airbnb و Booking.com لحجز أماكن إقامة في إسرائيل أنفسهم يمشون عطلاتهم في مستوطنة إسرائيلية غير شرعية في الضفة الغربية.

يوثق هذا التقرير الذي يتتبع وضع الأراضي التي تقع فيها العشرات من عروض التأجير السياحية ويستمد معلوماته من المضيفين ومالكي الأرض الفلسطينيين والشركتان نفسيهما، كيف تخالف هذه النشاطات المسؤوليات الحقوقية للشركتين ويحثهما على التوقف عن عرض العقارات الكائنة في المستوطنات.

صورة لبؤرة كيدا الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية بموجب القوانين الدولية والإسرائيلية يظهر فيها عقار معروض للإيجار على Airbnb في الضفة الغربية المحتلة شمال شرقي رام الله كما تظهر بلدة المغير الفلسطينية في الخلفية. يُمنع حاملو بطاقة الهوية الفلسطينية من دخول المستوطنات من دون تصريح وبالتالي لا يمكنهم الإقامة في العقارات التي تعرضها Airbnb هناك أسوة بالإسرائيليين والأجانب.
© 2016 خاص

عروض تقديمها شركتا السفريات العالميتان Airbnb و Booking.com لعقارات في مستوطنات إسرائيلية غير قانونية في الضفة الغربية المحتلة.
© 2018 هيومن رايتس ووتش

